ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Wissam Ghali Gati

Wasit Education Directorate

Email:
Wissamghali79gmail.com

Keywords:

Kamal Ibrahim, mistakes of the book, scale of validity, critical approach, linguistic corrections.

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:
Received 1.NOV.2023

Published 25.NOV.2023

Kamal Ibrahim's Approach and Thought in Linguistic Criticism

A B S T R A C T

This research deals with a scholar of Arabic language and literature in Iraq, and one of those prominent critics , who tried to contribute to serving Arabic and preserving its identity from foreignness and deviation in its rules and formulations.

This scholar is Professor, Kamal Ibrahim. The research has shown the approach adopted by this critic in the field of linguistic criticism, the thought predominant in his critiques and what scale of validity he used to judge whether the Arabic linguistic uses are correct or false. It was shown that he is one of the adherents of the strict approach in language criticism, an approach that aims at the production of the most eloquent discourse, and makes everything else mistaken and a mere influence by former adherents of this trend ,such as Al-Yazji and Dagher, and following them in criticisms. We have selected examples of his critiques to illustrate his trend and critical thought.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss2.3782

اتّجاهُ كمالِ إبراهيم فِي النَّقْدِ اللُّغويّ وفِكْرُهُ

م.د. وسام غالي كاطع

مديرية تربية واسط

الملخص:

يتناول هذا البحث علمًا من أعلام اللّغة والأدب العربي في العراق، وناقدًا من نقّاد اللّغة البارزين، الذين حاولوا المساهمة في خدمة العربية، والمحافظة على سلامتها من الانحراف والزّيغ عمّا رُسم لها من قوانين وقواعد، وهو الأستاذ كمال إبراهيم، وقد أظهر البحث الاتّجاه الذي سلكه هذا الناقد في مجال النقد اللّغوي، والفكر الذي غلب على أغلب نقوده، والمقياس الصوابي الذي اعتمده في الحكم على الاستعمالات اللّغوية بالصحّة أو الخطأ، إذ تبيّن أنّه من أصحاب الاتّجاه المتشدّد في اللّغة، الذي يروم الأفصح، ويجعل ما سواه لحنًا، متأثّرًا بالسابقين من أصحاب هذا الاتّجاه، ومتابعًا لهم في أغلب نقوده، أمثال اليازجي وداغر. وقد انتقينا نماذج من نقوده لبيان اتجاهه وفكره النقدي.

الكلمات المفتاحية: كمال إبراهيم ، أغلاط الكتّاب ، المقياس الصوابي ، الاتّجاه النقدي ، تصحيحات لغوية.

المقدمة:

النّقد اللّغوي هو القدرة على تلمّس مواطن الصّحة والخطأ، أو القبح والجمال في النصّ اللّغوي أو الأدبي، سواء في اللّفظة المفردة أو في التركيب الكلّي أو في الأسلوب، ويكون الحكم فيه مبنيًا على أصول اللّغة وسننها وقوانينها، مع مراعاة التطور الذي يطرأ على اللّغة عبر اختلاف العصور(ينظر: مندور، ٢٠١٧م، ١٤٣)، و(العزاوي، ١٩٧٨م، ٢٣)، و(عبد الله،٢٠١٦م، العدد ٣-٤، مج ٤٤، ص٢٣٤-٢٣٥)، وهو جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلة من الوسائل التي اتّخذوها لبيان سحرها، والحفاظ على سلامتها ونقائها، وتمتد جذوره التاريخية إلى أقدم لحن ظهر في اللّغة العربية؛ ابتغاء تنقية الفصحى من الطارئ الذي دخل عليها نتيجة اختلاط العرب بالأقوام الأخرى، إذْ هبَّ الغيارى من علماء اللّغة إلى محاربته، ومطاردة اللاحنين، ليصوبوا لغتهم، ويُقوّموا ما اعْوَجَّ مِن ألسنتهم، فخَلَّفت هذه الظاهرة تراثًا ضخمًا في إصلاح لغة الخاصّة والعامّة تمثّل بكتب اللّحن، بدءًا من الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العوام) – الذي يُعدّ بداية حركة تنقية العربية– إلى يومنا هذا(ينظر: العزاوي، ١٩٧٨م، ٢٤-٢٥)، و(العزاوي، ٢٠٠٤م، ٦١)، و(القزاز، ١٩٧٩م، ٩١)، و(مطلوب، ٢٠٠٨م، العدد ٦، ص ١).

ولم يعدم عصرنا الحالي جماعة من اللّغويين الذين تصدّوا للحن، وألّفوا في تصحيحه، إذ انبرى عدد من النقّاد واللّغويين للتأليف في مجال النقد اللّغوي، في جميع أقطار الوطن العربي، ولا سيما العراق ولبنان وسوريا وفلسطين ومصر وغيرها، و يُعدُّ كتاب (كشف الطرّة عن الغرّة) لأبي الثناء الألوسي أوّل كتاب أُلّف في هذا المجال في عصر النهضة الحديثة، ثُمّ جاء كتاب (لغة الجرائد) للشيخ إبراهيم اليازجي، ثُمّ تتالت بعده الكتب المعنية بهذا الشأن، واستمرّ التأليف فيه إلى يومنا هذا(ينظر: العزاوي، ٢٠٠٤م، ٦١-٦٢)، و(جواد، ١٩٥٥م، ٥١)، و(مطلوب، ٢٠٠٨م، العدد ٦، ص ١).

ومن بين نقّاد اللّغة البارزين الذين كتبوا في هذا المجال الأستاذ كمال إبراهيم، إذ ألّف كتابًا أسماه (أغلاط الكتّاب)، ضمّنه طائفة من الاستعمالات اللّغوية المصحّحة من اصطلاحات وتراكيب، تربو على الـ (٦٧) استعمالًا، رأى أنّها أبعد ما تكون عن روح اللّغة، فعزم على إصلاح تلك الأغاليط الشائعة، بردّها إلى أصولها الصحيحة، مبينًا ما يجب أن يقومَ في الاستعمال – حسب ما يراه هو– بدلًا عن تلك الكلمات الفاسدة أو الجمل السقيمة، ممّا جرت به ألسنة الكتّاب وأسَلات أقلامهم، معتمدًا في ذلك الأدلّة. وله كتب أخرى في هذا المجال هي: (أغلاط الشعراء) و(نقود وردود في اللّغة)، لم تقع عليها أيدينا؛ لأنّها مخطوطة ومفقودة. وقد ارتأينا – في بحثنا هذا– أن نبيّن الاتّجاه الذي سلكه هذا النّاقد في تصحيحاته اللّغوية، والفِكر الذي ساد على أغلبها، فاقتضت طبيعة الدراسة أن تكون على مبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد، تضمّن المبحث الأوّل: المقياس الصوابي عند كمال إبراهيم، واتجاهه في النَّقد اللّغوي، وضمّ المبحث الثّاني نماذج مختارة من تصحيحاته اللّغوية.

التمهيد:

أولًا: نُبذة عن كمال إبراهيم:

هو كمال إبراهيم بن محمد بن حسن بن حماد، عبيديّ الأصل، أعظميّ المولد والنشأة، ويُعدُّ علمًا من أعلام اللّغة والأدب العربي في العراق، وناقدًا من نقّاد اللّغة البارزين، الذين حاولوا المساهمة في خدمة العربية، والمحافظة على سلامتها من الانحراف والزّيغ عمّا رُسم لها من قوانين وقواعد، بتنقيتها من الزلل والخلل الذي حَدَقَ بها، سلَخَ معظم حياته في رحابها، ولد في محلّة الشيوخ في مدينة الأعظمية ببغداد سنة ١٩١٠م، تخرج في مدارسها العلمية والدينية وعلى يد أعلامها البارزين، ثمّ دخل كليّة الإمام الأعظم، وتخرج فيها سنة ١٩٢٤م، التحق بجامعة (آل البيت) وتخرج فيها بامتياز سنة ١٩٢٧م، ثمّ عُيّن مدرسًا للغة العربية، وبعد أن أتمّ السنتين اختارته وزارة المعارف للبعثة العلمية العراقية للدراسة في كلية دار العلوم العليا في القاهرة للتخصّص في اللّغة العربية وآدابها سنة ١٩٢٨م، وبعد تخرجه سنة ١٩٣٢م، أُعيد مدرسًا للّغة العربية في دار المعلمين العالية ببغداد، ثمّ اختُير مديرًا عامًّا للمطبوعات والإذاعة سنة ١٩٤١م، بعدها أُعيد إلى

التدريس في دار المعلمين فأصبح رئيسًا لقسم اللّغة العربية بعد ترقيته إلى رتبة أستاذ، ثمّ عميدًا لكلية التربية، ثمّ تولّى رئاسة تحرير مجلة الأستاذ التي كانت تصدرها الكلية، وتقلّب في مناصبه العلمية أستاذًا في كلية التربية وكلية الآداب (ينظر: الأعظمي، ١٩٦٤م، ج١/ ١٥٨-١٥٩)، و(الأعظمي، ١٩٩٧م، ٨٥)، و(درويش وجواد وسوسة، ١٩٦٠م، ٥٠٢). اختُير عضوًا عاملًا في المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٧١م، وقد مثّل المجمع العراقي في دمشق بسوريا بمؤتمر توحيد المصطلحات، أسهم في العديد من الندوات العلمية في داخل العراق، وألقى محاضرات كثيرة في الكليات الإنسانية التابعة لجامعة بغداد، وتخرّج على يديه عدد كبير من الطلاب، وأشرف على عدّة رسائل في الجامعة، حتّى شاء القدر أن يوافيه الأجل وهو يناقش إحدى هذه الرسائل العلمية في كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧٣م (ينظر: الأعظمي، ١٩٩٧م، ٨٦).

أثنى عليه الأستاذ عبد الرزاق محيي الدين (رئيس المجمع العلمي العراقي) وأشاد بخلقه وغزارة علومه في ذكرى وفاته بكلمة طويلة، جاء في بعضها: "لقد أخذ كمال من وسائل المعرفة باللّغة وآدابها وهو طالب أوفر قدر أخذه طالب منا لمثل اختصاصه، وأعطى وهو أستاذ أوفر قدر أعطاه أستاذ في مثل اختصاصه...وحين أطالب أن أضع الرجل في مكان من جيله وأمّته وبلاده، فأنا واجده في الصفوف المتقدمة من علماء العربية لهذا العصر، وفي الرعيل الأوّل من أساتذة العربية في العالم العربي، وفي القلّة النادرة المتميزة من أبنائها في العراق...فهو نحويّ صرفيّ بلاغيّ لغويّ، ناثر، عارف بالأساليب، ومشارك في نقدها، بحيث تلتقي هذه الفنون فيه على سواه، وقلّ أن نجد ذلك في غيره من أساتذة الجامعة وأعضاء المجامع"(مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٣م، مج٢٣/٢٩٩-٣٠١).

ثانيًا: آثاره العلمية:

للأستاذ كمال إبراهيم مؤلّفات كثيرة، تنمّ على غزارة علومه وقوّة قلمه، منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع، وللأسف بعض مؤلفاته المخطوطة مفقودة، ومن مؤلفاته المطبوعة: (أغلاط الكتّاب)، و(عمدة الصرف)، و(ديوان الأدب)، و(الأساس في تاريخ الأدب العربي)- ألّفه بالاشتراك مع أساتذة آخرين- (ينظر: الأعظمي، ١٩٩٧م، ٨٦) و(عواد، ١٩٦٩م، مج٣/٥٦).

أمّا مؤلفاته المخطوطة، فمنها: (أغلاط الشعراء)، و(نقود وردود في اللّغة)، و(دراسات في فقه اللّغة)، و(دراسات ورسائل عن رجال الفتح الاسلامي)، و(المذاهب النحوية ونشأة العامية)، و(شرح أصول المحاكمات الحقوقية)، و(النهضة العربية وعوامل تكوينها) (ينظر: الأعظمي، ١٩٩٧م، ٨٦)، و(شمس الدين، ٢٠٠٢م، ٨).

فضلًا عن كثير من البحوث والمقالات المختصة باللّغة العربية وآدابها ونحوها وصرفها وبلاغتها، المنشور منها وغير المنشور (ينظر: شمس الدين، ٢٠٠٢م، ٩-١٣).

المبحث الأوّل:

أولًا: المقياس الصوابيّ عند كمال إبراهيم:

تقوم أغلب كتب اللّحن على قاعدة أساسية مهمّة، هي إيراد كلمات أو تراكيب أو أساليب تقولها العامّة أو بعض الكتّاب، والحكم عليها بالخطأ، ثمّ ذكر الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطئ(ينظر: مطر، ١٩٦٦م، ٤٣)، ويكون ذلك بالاعتماد على مقياس خاصّ يمكن على أساسه الحكم بصحّة الاستعمال أو خطئه، يُطلق عليه (المقياس الصوابيّ)، أو (المستوى الصوابيّ). وقد عرّفه تمام حسان بأنّه: "معيار لغويّ يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال: وهو كالصوغ القياسيّ، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللّغويين، وإنّما هو مقياس اجتماعيّ يفرضه المجتمع اللّغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"(حسان، ٢٠٠٠م، ٥٠)، ولا يقتصر وجوده في اللّغة فحسب، وإنّما يوجد في كلّ شؤون الثقافة، أي: العادات والتقاليد واللّغة والدين والسلوك الاجتماعي وغيرها(ينظر: حسان، ٢٠٠٠م، ٥٠)، و(مطر، ١٩٦٦م، ٧٢).

ولم يكن المقياس الصوابيّ عند علماء التنقية اللّغوية جميعاً – قدماء ومحدَثين– محلّ اتفاق تامّ، فكثيرًا ما حكم بعضهم على استعمال ما بالخطأ، فحكم عليه آخر بالصواب، وكثيرًا ما حكموا على استعمال ما بالخطأ، ثُمَّ اتضحت صحّته بعد ذلك(ينظر: سليم، ٢٠٠١م، ٤٥)، وعلى كلّ حال لُوحظ وجود نزعتين متعارضتين تتجاذبان المستوى الصوابيّ: نزعة التشدّد في هذا المقياس باختيار الأفصح وحده، وما عداه فهو لحن، ونزعة التوسّع فيه، بقبول كل ما جاء عن العرب من غير تدقيق في درجة الاحتجاج به(ينظر: مطر،١٩٦٦م، ٤٧–٤٩) و(قدور، ١٩٩٦م، ٦٢–٦٩)، و(العزاوي، ٢٠٠٤م، ٦). ويبدو أنّ الأستاذ كمال إبراهيم من أصحاب النزعة الأولى؛ إذ سادت تلك النزعة على أغلب نقوده.

ويقوم مقياس الصواب هذا على بعض المعايير، التي يتمّ على أساسها الحكم بصحّة الاستعمال أو خطئه في اللّغة، وقد اختلف اللّغويون والنقّاد في هذه المعايير، ممّا نتجَ عن ذلك اختلاف أحكامهم في مسائل التصحيح اللّغويّ، وأبرز تلك المعايير حضورًا عند الأستاذ كمال إبراهيم السماع، إذ اعتمد عليه بشكل أساسيّ في أغلب نقوده، فكثيرًا ما كان يصحّح لفظًا أو تركيبًا لسماعه، أو يُخطّئ آخر لعدم السماع، وقد تشدّد فيه، فالتزم بعصر الاحتجاج، ووقف عند حدوده الزمانية والمكانية.

ومن أمثلة اعتماده على هذا المعيار في التصحيح اللّغوي تخطئته كلمة (خصيصًا) في قولهم: قدم إليه خصيصًا؛ لعدم سماع العرب استعمال خصيص بمعنى مخصوص(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢٤)، وتخطئته الفعل (تنطلي) في قولهم: لا تنطلي عليهم الحيلة؛ لأنّه لم يسمع وزن انفعل من الفعل (طلى) (ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢٥)، وخطّأ أيضًا استعمال كلمة (الإعدام) بمعنى الموت في قولهم: حكم عليه بالإعدام؛ لعدم سماع هذا المعنى عن العرب(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م ،٢٩)، وخطّأ استعمال (طموح) صفةً؛ لأنّ المسموع عن العرب (طامح)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٣٠).

وقد تمثّل هذا المعيار عنده أيضًا بعدّة مظاهر، منها القرآن الكريم، كتخطئته الفعل استعمال الفعل (اختفى) بمعنى (استخفى)؛ لعدم وروده باللّغة بهذا المعنى، مستدلًّا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٥)، وخطّأ استعمال كلمة (غاوي) بمعنى مَنْ يُحبّ مزاولة أمر ما، كقولهم: غواة الرياضة، وغواة الفن؛ ورأى أنّ استعمال كلمة (هاوي) أسدَ وأحسن، مستدلًا بعدم ورودها بالقرآن بالمعنى المُتداول(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٩)، ومن مظاهر السماع أيضًا الحديث الشريف، إذ استدلّ به على تصحيح كلمة (الرّوع) بضمّ الراء لا فتحها؛ إذ وردت به بالضمّ(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٣٩)، ومن تلك المظاهر أيضًا كلام العرب (شعرًا ونثرًا)، إذ قال: "وماذا يضيرنا في أن نصحح تلك الكلمات والتراكيب ما دامت قد وردت في شعر بعض الشعراء وبيان طائفة من الأدباء"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٣)، لكن اشترط أن يكون ممّن يوثق بعربيتهم، ومن ذلك تخطئة استعمال كلمة (لبن) في قولهم: هو أخوه بلبن أمّه؛ لأنّ اللبن ما يشرب من الشاة أو الناقة وغيرهما من الحيوانات، والصحيح استعمال كلمة (اللبان) لأنّها بمعنى ما يشرب من الأمّ الآدميّة، مستدلّا على ذلك

ببيت من الشعر للأعشى(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٢)، وكذا استدلّ بشعر للحارث بن حلزة على عدم ورود الفعل (عني) إلّا مبنيًا للمجهول(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٤-٥٥)، ومن مظاهر السماع عنده أيضًا المعاجم وكتب اللّغة، وقد اعتمد على هذا المعيار اعتمادًا كبيرًا، فصحّح كثيرًا من الاستعمالات أو خطّأها بناء على ورودها أو عدم ورودها في المعجمات وكتب اللّغة، ومن ذلك تخطئته استعمال كلمة (سقطت) للأمطار بمعنى وقعت؛ لأنّ المعجمات نصّت على استعمال وقعت لا سقطت للأمطار، مستدلّا بماء جاء في المصباح والقاموس(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٣٧-٣٨)، وتخطئته استعمال كلمة (بعقوبة) بالتاء؛ لأنّ المعجمات نصّت على استعمالها بالألف، فيُقال فيها: (بعقوبا)، مستدلّا بماء جاء في القاموس والمحيط (ينظر:إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٠-٤١)، وتخطئته استعمال الفعل (أثّر) متعديًا بحرف الجر (على)؛لأنّه ورد في كتب اللّغة متعديًا بـ (في)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢٢-٢٣).

ومن معاييره الأخرى في التصحيح القياس، إذ خطّأ استعمال كلمة (نسائم) في قولهم: هبّت نسائم البحر؛ لأنّها لم ترد على القياس؛ فهي جمع نسيمة كصحيفة وصحائف، وجعل صوابها (نواسم) أو (نياسم) أو (أنسام)، أو (نسمات) (ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٧)، فضلًا عن عدم سماعها. ومن معاييره أيضًا القواعد النحوية والصرفية والبلاغية، فما وافق هذه القواعد هو الصحيح، وما خالفها لحن عنده، فمن اعتماده على القواعد النحوية تخطئته قولهم: لا أقوم به قط؛ لاستعمالهم (قط) في النفي للحال أو الاستقبال، وهي لا تستعمل إلّا في النفي للماضي(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢١)، وتخطئة قولهم: يعيره بكذا وكذا؛ لأنّ الفعل (عيّر) بنفسه لا بحرف الجر (الباء)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٣)، ومن اعتماده على القواعد الصرفية تخطئته قولهم: القوانين الدُّوَلِية؛ لأنّهم نسبوا إلى الجمع والقاعدة الصرفية تقضي النسبة إلى المفرد(ينظر: إبرهيم، ١٩٣٥م، ١٠)، وتخطئته جمع (نادٍ) على (نوادي)؛ لأنّه يُجمع على (نوادٍ)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ١٩)، ومن اعتماده على القواعد البلاغية وأصول البيان تخطئته قولهم: لا أدري أكانت المسألة منتهية أو لا؛ لأنّ أصول البيان وقواعد البلاغة لا تُجيزه؛ لأنّ المسؤول عنه يجب أن يتلو همزة الاستفهام مباشرة(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٣٤). ومن معاييره الأخرى في التصحيح أيضًا رفض المولّد وما جاء عن المتأخرين(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢-٣)، إذ خطّأ استعمال بعض الألفاظ المولّدة والدخيلة؛ تقيّدًا منه بعصر الاحتجاج والرواية، ومن ذلك رفضه استعمال التركيب (شتّان ما بينهما)؛ لمجيء (بين) بعد (ما)، والصواب عنده حذفها، وقد رماها بالشذوذ عندما وردت في شعر بعض المولّدين، واستدلّ على تصويبه بقول الأعشى(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٠-٥١)، وجعل ما جاء به بعض المولّدين والمتأخرين من حذف الياء من كلمة (الأقاحي) في غير الوقف وهمًا منهم(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٣)، فضلًا عن اعتماده على معايير أخرى في التخطئة والتصحيح، كانت أقلّ حضورًا عنده، كالاشتقاق(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٩، ٥٥)، والتضمين(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٧)، واللهجات المشهورة(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٦-٤٧)، والدخيل (ينظر، إبراهيم، ١٩٣٥م، ٢).

ثانيًا: اتّجاهه في النّقد اللّغوي:

إنّ عدم اتفاق اللّغويين الذين ألّفوا في مجال النّقد اللّغوي – قديمًا وحديثًا – على مقياس صوابي محدّد، يمكن على أساسه الحكم بالصحّة أو الخطأ، أدّى إلى ظهور ثلاثة اتّجاهات نقديّة، تمثل حركة التصحيح اللّغوي في اللّغة العربية، وهي(ينظر: الزعبلاوي، ١٩٣٩م، ٣-٥)، و(الراوي، ١٩٦٢م، ٦٩-٧٠)، و(حمادي، ١٩٨١م، ٢١٢-٢١٤)، و(العربي دين، ٢٠١٥م، ٢٥٤-٢٥٩)، و(العزاوي، ١٩٨٤م، ٢٥-٩٠)، و(خسارة، ٢٠١٨م، ٢٤-٢٥)، و(حسن، ٢٠١٩م، ٣٦٤-٣٦٦)، و(قدور، ١٩٩٦م، ٦٢-٦٦)، و(كاطع (أطروحة دكتوراه)، ٢٠٢١م، ٣٧-٣٩)، و(العزاوي (مقال منشور)، ١٩٧٧م، مجلة المورد، العدد١، مج ٦/١٣-٢٠):

الاتّجاه الأوّل: ويمثله اللّغويون والنقّاد المتشدّدون، الذين وقفوا عند الأفصح، ورفضوا ما عداه، فتميزوا بالصرامة والتزمّت في مواقفهم بإزاء قضايا التخطئة والتصحيح، ومنعوا التطور، وعملوا على وقف تيّاره، وكانوا ينظرون إلى اللّغة نظرتهم إلى

العزيز الكريم، الذي ينبغي أن يصان جانبه من كلّ ما يخدش كرامته، أو يحطّ من منزلته، فيناضلون دونها، وينافحون ويجالدون ويكافحون، ويمنعون أيّ دمٍ جديد من الانسياب في عروقها، فيحاسبون الكتّاب على أصغر الهفوات وأقلّ الهنات، ولا يرضون منهم إلّا سلوك المنهج الواضح والطريق السوي، فإذا انحرفوا عن ذلك – ولو قليلًا– أقاموا عليهم النكير وحاسبوهم الحساب العسير، فلم ينظروا إلى ما اعتقدوه ضعيفًا أو نادرًا إلّا نظرة واحدة، هي الردّ الدائم، ولو جاء ذلك على شرعة المأثور وقياس الفصحى؛ لأنّ القلّة في الاستعمال عندهم لا يشفع لها موافقة القياس، وأنّ الكثرة في الاستعمال لا ينتقصها مخالفته، فإذا ورد السماع عندهم بطل القياس. وهو اتجاه يجعل اللّغة عقيمة عاجزة عن العطاء، وتلبية حاجات العصر ومتطلباته الجديدة، وما تشدّدهم هذا إلّا تضييق لما وسعه العرب، وإنّما يضرّ هؤلاء اللّغة من حيث يظنون أنّهم يخدمونها؛ لأنّ تحريم الحلال – كما يُقال – لا يقلّ إساءة عن تحليل الحرام، وقد تميّز أصحاب هذا الاتجاه بحماسهم وغيرتهم الشديدة على لغة العرب، ومن أبرز مَن يُمثّل هذا الاتّجاه قديمًا الأصمعي، وابن قتيبة، والزّبيدي، والحريري، والجواليقي، وابن الجوزي وغيرهم، وأمّا حديثًا فأبرز مَن يُمثّله الشيخ إبراهيم اليازجي، وإبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وغيرهم.

أمّا **الاتّجاه الثّاني**، فيشترك مع الاتّجاه الأوّل بغيرته على اللّغة، وحمايتها، والتفاني في خدمتها، ولكنّه في الوقت نفسه لا يرى بأسًا بالأخذ بالرخص والجوازات، فإذا وردت في بعض الكلام مسألة يجيزها بعض علماء العربية، ويمنعها آخرون، فإنّ أصحاب هذا الاتّجاه لا يقيمون على المتكلّم بها نكيرًا؛ ميلًا منهم إلى التساهل، خلاف الاتّجاه الأوّل الذي يأخذ بالقوي والأفصح، ويترك ما دونه، وقد ظهر هذا الاتّجاه نتيجة لغلو أصحاب الاتّجاه الأوّل فيما ذهبوا إليه، وإفراطهم في التخطئة، ومنعهم كثيرًا من الاستعمالات المقبولة، وقد كان أصحابه أقلّ تشدّدًا، وتميزوا بالتساهل في المعايير اللّغوية، وقبولهم المولد والدخيل والمعرّب، وجميع اللهجات، والدعوة إلى قبول كثير من الاستعمالات التي رفضها أصحاب الاتّجاه الأوّل، فكان كلّ ما نطقت به العرب، أو كان له وجه في كلامهم، صحيح عندهم، لا ينبغي لأحد أن يردّه، أو ينفيه، غير أنّهم وقعوا فيما وقع فيه مَن انتقدوهم، إذْ إنّهم أفرطوا في تساهلهم في القضايا اللّغوية كما أفرط أصحاب الاتّجاه الأول في تشدّدهم، وأبرز أصحاب هذا الاتّجاه قديمًا ابن جنّي، وابن السيد البطليوسي، وابن هشام اللخمي، ومن المتأخرين ابن الحنبلي، وشهاب الدين الخفاجي وغيرهم، وأمّا حديثًا فأبرز مَن يمثّله الشيخ مصطفى الغلاييني، وطه الراوي، وإميل يعقوب، وأحمد مختار، وغيرهم.

وأمّا **الاتّجاه الثّالث**، فقد ظهر نتيجة لغلو أصحاب الاتّجاه الاوّل في تشدّدهم، وتساهل أصحاب الاتّجاه الثاني فيما ذهبوا إليه، أي أنّ أصحاب هذا الاتّجاه وقفوا موقفًا وسطًا بين الاثنين، وقد رفضوا كلّ ما رأوه لا يخدم اللّغة، سواء أنْ صدر عن تشدّد أو تساهل، وقد تميّز أصحابه بأنّهم كانوا أوسع بحثًا وتقصيًا، وأدقّ حكمًا، وأكثر أدلّةً وحججًا، وكذلك الحفاظ على الموروث اللّغوي مع مسايرة عوامل التطور اللّغوي، وقبول المولد والدخيل والمعرّب وفق ضوابط وشروط، لا مطلقًا، والدعوة إلى التيسير مع المحافظة على ثوابت اللّغة، وقد أخذوا على أصحاب الاتجاه الأوّل تشدّدهم المفرط، وعلى أصحاب الاتجاه الثاني تساهلهم المفرط أيضًا، وأبرز مَن يمثّل هذا الاتّجاه قديمًا ابن برّي، والزمخشري وغيرهم، وأمّا المُحدَثون فمنهم العدناني والزعبلاوي وصبحي البصام وإبراهيم السامرائي، وغيرهم.

والجدير بالذكر أنّ سمات كل اتجاه لا تنطبق كلّها على جميع روّاده، فقد تجدُ واحدًا من روّاد هذا الاتّجاه يحمل بعضًا من سمات الاتّجاه الآخر، وبالعكس، وأمّا سبب تصنيفه في الاتّجاه الفلاني؛ فلأنّ أغلب سماته تنطبق عليه.

وبعد الاطلاع على مسائل التصحيح اللّغوي عند الأستاذ كمال إبراهيم، والبحث في نقوده، وُجد أنّه يحمل فِكرًا متشدّدًا في اللّغة، أي أنّه من سالكي الاتّجاه الأوّل (الاتّجاه المتشدّد في اللّغة)؛ إذ وجدناه قد ركب في النقد المركب الصعب؛ فهو يروم الأفصح المأثور في أغلب تصحيحاته، ويستبعد ما خرج عنه، ويلتزم اللّغة العالية ويرفض ما دونها، فخطّأ كثيرًا ممّا قالت العرب، ورفض ما نصّت عليه المظان، وأفتتْ بجوازه وسلامته، وتشدّد في قبول كثير من تعبيرات المولّدين والمتأخرين، كقوله في (استلف)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٧)، و(أدمَن)(ينظر: إبراهيم، ٥٧)، و(حوائج)(ينظر: إبراهيم،

١٩٣٥م، ٤٩)، و(أخصام) (ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٢)، وغيرها. ويبدو تأثّر كمال إبراهيم بفِكر الشيخ اليازجي واضحًا، من خلال متابعته له في رفض كثير من مسائل التصحيح اللّغوي، غير أنّ الأوّل لم يجازف كالثّاني في تخطئة أحد ضمن عصور الاحتجاج، فكان يُخطّئ المعاصرين، والمولّدين(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٩، ٥١، ٦٢-٦٦).

وقد تبيّن بالبحث أنّ الأستاذ كمال إبراهيم قد ناقض ما ألزَمَ به نفسه في مقدمة كتابه (أغلاط الكتّاب)؛ إذ قال: "وحرصتُ كلّ الحرص على أن أُصحح كثيرًا من الكلمات التي خطّأ استعمالها بعض علماء العربية القدامى، أو المتأخرين؛ لعدم شيوعها وذيوعها وورودها في لغة راجحة؛ لأنّنا في أشدّ الحاجة – ونحن في عصرنا هذا- إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب التي تجري بها الأقلام والألسنة على غير وجهها الراجح، وإلّا لما بقي في أيدينا من هذه اللّغة غير النزر اليسير"(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، المقدمة ٣)، وأردف: "وماذا يضيرنا في أن نصحح تلك الكلمات والتراكيب ما دامت قد وردت في شعر بعض الشعراء وبيان طائفة من الأدباء"(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، المقدمة ٣)، وتصريحه هذا لم ينطبق على ما جاء في كتابه المذكور آنفًا، بدءًا بعنوان الكتاب الذي يوحي إلى تتبعه أغلاط الكتّاب فقط، ومِن ثَمَّ عرضه لأكثر من ستة وستين استعمالًا في كتابه هذا، ولم نعثر له فيه إلّا على تصحيح أربعة استعمالات تقريبًا، هي: (تطوّر)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٨)، و(تشويش) (ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٩)، و(تبغدد)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٩)، وهي كلمات مولّدة شائعة، اتفق المجمع المصري عليها، ودعا إلى إقرارها، وكذا تركيب (التقى به)(ينظر: إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٧-٥٨)، وهذا القدر من التصحيح لا يُقيم له منهجًا غير متشدّد، حتّى يمكننا عدّه مع اللّغويين المُيَسِّرين، كالبطليوسي في العصر القديم، والغلاييني في العصر الحديث، ولا يتناسب مع ما صرّح به في مقدمة كتابه (أغلاط الكتاب) من ضرورة حل مشكلة الحاجة اللّغوية!(ينظر: سليم، ١٩٨٩، ج٢/ ٢٥٢-٢٥٣).

ويبدو أنّ الاتّجاه الثالث هو أكثر الاتّجاهات خدمةً للغة العربية، فهو اتجاه يقف على الجادّة الوسطى، بين أصحاب الجمود والعقم والمنع من الحركة والتجديد وتنمية اللّغة، وأصحاب التسهيل والتيسير المطلقين، فهو يمسك بعصا التصحيح من الوسط، لم يضيّق على النّاس ما وسعته اللّغة، فيجعلهم ينفرون منها، بل تعمَّقَ ليوسِّع ما ضيّقَهُ المتشدّدون، ويمُدَّ حدود اللّغة على وفق قواعدها؛ ليستكمل ما ينقصها أو ينقص معاجمها، فيكسبها حياةً ونموًّا، فتخطئة الصحيح عنده يؤدّي إلى تحجير اللّغة وتضييق الخناق عليها، ومِن ثمَّ موتها، وفي الوقت نفسه يرفض تأويل وتخريج كل ما شاع على ألسنة الكتّاب، ولذا فهو يُجاهد في سبيل إبقاء اللّغة حيّة، قادرة على استيعاب مستجدات الحياة، ومسايرة الزمن، فيمدّها بكلّ جديد تحتاجه في تعبيرها، من مفردات وتراكيب وأساليب ودلالات واستعمالات لغوية، لكن بحدود وضوابط مرسومة، ومتّفق عليها، لا أنْ تُفتح الأبواب على مصراعيها، فيُسوَّغ كلّ خطأ، ثّمّ يُختَلق له العُذر، ويتمّ تخريجه على وجه مّا، وبذا تُمحى ملامح اللّغة وتذهب أصالتها(ينظر: كاطع، ٢٠٢١م، ٤١).

والأولى أن ينتهجَ المشتغلون في مجال التصحيح اللّغوي هذا الاتّجاه؛ لتأتي أحكامهم منصفة، فَـ "إذا كانت الغيرة على اللّغة تحمل على تنزيهها من كلّ خطأ يشوب صفاءها، فإنّ من مقتضيات هذه الغيرة، ومن لوازمها إنصاف الصحيح منها وتبرئته من شبهة الخطأ ومن مَعَرَّته"(الحسون، ٢٠٠٦م، المقدمة ٧)، وهو اتجاه يحقّق للعربية نوعًا من التوازن، فلا يجعلها تتساق مع الجديد انسياقًا يقطع صلتها بأصيلها العريق، الذي عرفته في عصور نقائها، ولا يجعلها تجمد على القديم معاندة التطور(ينظر: العزاوي (مقال منشور)، ١٩٧٧م، مجلة المورد، العدد١، مج ٦/٢٠)، فهو أكثر خدمة للغة من غيره من الاتجاهات، والأولى من هذا وذاك أن يُوكل أمر سلامة اللّغة وصيانتها من الخطأ، والبتّ في أحكام التخطئة والتصحيح إلى جماعة متخصصة؛ لأنّه أعظم من قدرة الفرد(ينظر: حمادي، ١٩٨١م، ٢٧)، و(كاطع، ٢٠٢١م، ٤١-٤٢).

المبحث الثّاني:

نماذج مختارة من تصحيحاته اللّغوية

ولبيان اتجاه كمال إبراهيم في النقد اللّغوي وفِكره، سنذكر نماذج من مسائل التصحيح اللّغوي التي تناولها في كتابه (أغلاط الكتّاب)، ومنها:

١- الحَوائِج:

شاع في اللّغة استعمال (حوائج) جمعًا لـ (حاجة)، فانقسم اللّغويون والنقّاد – القدماء والمحدَثون– في قبوله أو رفضه إلى فريقين: الفريق الأوّل كان متشدّدًا في قبوله، ورفَضَهُ بحجّة خروجه عن القياس، أو أنّه مولّدٌ، وعلى رأسهم الأصمعي، إذ نقل ابن برّي عنه أنّه كان "يُنْكِرُهُ ويقول: إنّه مُوَلّدٌ. وإنّما أَنكره لخروجه عن القياس، وإلا فهو كثيرٌ في كلام العرب"(ابن بالي، ١٩٨٣م، ٢٨)، وذهب إلى ذلك أيضًا المُبرّد، إذ قال: "فأما قولهم: في جمع حاجةٍ حوائج فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولدين، ولا قياس له"(المبرد، ١٩٩٧م، ٢٢٤/١)، وتابعهم الحريري مُطْلقًا حكمه بالرفض، مُسلِّمًا بما قالوا، دون التحقّق والتثبّت منه، إذ قال: "ويقولون في جمع حاجة: حوائج، فيُهَمُون فيه...والصواب أن يُجمع في أقل العدد على حاجات...وأن يُجمع في أكثر العدد على حاج، مثل هامة وهام"(الحريري، ٢٠٠٣م، ٥٠)، وتابعهم آخرون(ينظر: ابن الجوزي، د.ت، ٩٨)، و(الصفدي، ١٩٨٧م، ٢٣٥).

وسار على ذلك بعض النقّاد المحدثين، كأسعد داغر بقوله: "وهكذا قيل في حوائج جمع حاجة، كأنّه جمع حائِجة، وكان الأصمعي يُنكره ويقول إنّه مولَّدٌ"(داغر،٢٠١٢م، ٦٦)، وإلى ذلك ذهب الناقد أحمد أبو الخضر منسي بقوله: "ويقولون: قضى حوائجه، يريدون جمعًا لحاجة، وهذه مخالفة للقياس، وليس في العربية، وإلّا كانت جمعًا لحائجة، أمّا جمع حاجة فهو: حاجٌ وحاجات وحِوَج...فالصواب أن يقولوا: قضى حاجَة أو حاجاته"(ينظر: منسي، ١٩٦٣م، ٤٢-٤٣)، وسبقهم إلى ذلك المنذر(ينظر: المنذر،١٩٢٧م، ٣-٤).

على حين ذهب الفريق الآخر إلى التسمّح في قبول هذا الجمع، مؤكّدًا فصاحته وعربيته، إذ رأى هذا الفريق أنّ (حوائج) في الأصل جمع لـ (حائِجة) على القياس، ثُمّ خُفّفت (حائجة) إلى (حاجة)، وبقي الجمع (حوائج) على الأصل، أو أن تكون حائجة مسموعة، لكن استعمالها نادر جدًّا، والمشهور حاجة، وممّن ذهب إلى ذلك ابن برّي والشهاب الخفاجي، مستدلّين على صحّة ما ذهبوا إليه بما ورود في كثير من كلام العرب نثرًا وشعرًا(ينظر: ابن بري وابن ظفر، ١٩٩٠م ، ٨٠-٨٤)، و(الخفاجي، ٢٠١٢م، ٢٣٩)، وتابعهم ابن الطيّب الفاسي(ينظر: الفاسي، ١٩٨٣م، ٨٤-٨٥) .

وتابعهم في قبول هذا الجمع كثير من النقّاد المُحدَثين، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله: "الحوائج صحيحة فصيحة، كما قدمنا، وقد وردت في الشعر القديم والمخضرم، والعصر الأوّل للعرب في الإسلام، فقد استعملها الشماخ، والأعشى، وأبو سلمة المحاربي...وغيرهم، فلا مانع من أن يقول الناس حوائج كما يقولون: حاجات، ولا يضرّهم أن كانت الحوائج جمعًا لحاجة أو حائجة، فالعبرة إنّما هي بالسماع، أو القياس الصحيح"(الغلاييني، ١٩٢٧م، ٤٢-٤٣)، وكذا محمد العدناني قائلًا: إنّها "إنْ شذَّت في القياس، فإنّها لم تشذّ في السماع"(العدناني،١٩٧٣م، ٧١)، مستدلًّا بما ورد في كثير من المعاجم وكتب اللّغة، وقال عباس أبو السعود أيضاً: "يحرم بعض الناس استعمال كلمة حوائج بمعنى حاجات، مع أنّها عربية سليمة"(أبو السعود، د.ت، ٤٣)، مستدلًّا بما ورد في النثر والشعر، وتابعهم كثيرون، كالزعبلاوي(ينظر: الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ١٤٤-١٤٥)، والكرباسي(الكرباسي، ١٩٨٣م، ١٠٣/١)، وآخرون(ينظر: مختار، ٢٠١٢م، ٣٣٦)، و(يعقوب، ١٩٨٣م، ١٢١-١٢٢)، و(العزاوي، ٢٠٠١م، ٢٧)، و(الشويرف، ١٩٩٧م، ١١٣)، و(عبادة، د.ت، ١٥٢)، و(الزاملي، ٢٠٢٠م، ٩٩-١٠٠)، و(أبو العينين، ٢٠١١م، ٣٣٤).

ويرى قوم من أهل اللّغة أنّ (حوائج) يجوز أن يكون جمعًا قياسيًّا لـ (حوجَاء)، وهي بمعنى الحاجة، جُمعت جمعًا قياسيًّا على (حواجٍ) كصحراء: (صحارٍ)، ثُمّ قُدّمت الياء على الجيم، وقلبت همزة، فصارت (حوائج)، والمقلوب في كلام العرب كثير(ينظر: ابن منظور، د.ت، (حوج) ٢٤٤/٢).

أمّا ناقدنا كمال إبراهيم فقد سلك مسلك الفريق المتشدّد، فأنكر ورود هذا الجمع سماعًا وقياسًا، إذ قال: "الحوائج: وهي جمع حاجة، ليس من كلام العرب، وإنّها من وضع المولّدين كذلك، وهم لا يحتج بهم، فلم ترد سماعًا، ولا قياس لها كذلك"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٤٩).

والحقّ أنّ (حوائج) جمع وارد في المعاجم وكتب اللّغة والحديث، وتردّد على ألسنة كثير من الفصحاء والعلماء، قال الجوهري: "وإلاّ فهو كثيرٌ في كلام العرب"(الجوهري، ١٩٩٠م، (حوج) ١/ ٣٠٧) وقال ابن السكّيت: "وجمع حاجة: حاجات وحاج وحوائج وحوج"(ابن السكيت، ١٩٩٨م، ٤٢٠)، وقد حكى ابن برّي توجيه هذا الجمع عن الخليل وابن دريد وأبي عمرو بن العلاء، محتجًّا على صحّته بما ورد في الحديث وما جرت به ألسنة الفصحاء العلماء في النثر والشعر، إذ قال: "حاجة عند الخليل على ما وجد في كتاب العين أصلها حائجة، فلهذا جمعت على حوائج. وقد حكي عن ابن دريد وأبي عمرو بم العلاء: أنّها قد سمع فيها حائجة، ويدلك على صحة حوائج قول النبي – صلى الله عليه وسلم – (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها)، وقال أيضًا: (اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه). وحكى سيبويه أنّه قال: تنجز فلان حوائجه واستنجزها"(ابن بري وابن ظفر، ١٩٩٠م، ٨٠–٨١)، ثُمَّ استدلّ بقول الأعشى والشماخ، والفرزدق، والفرّاء، وابن جني، وغيرهم(ينظر: ابن بري وابن ظفر، ١٩٩٠م، ٨١–٨٤)، وقد ذكر الشهاب الخفاجي أنّ "ذلك مما لا يحصى نثرًا ونظمًا، ولو أورد كلّه لكان كتابًا ضخمًا"(الخفاجي، ٢٠١٢م، ٢٤١).

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ (حوائج) جمع عربي فصيح، خلافًا لمن أنكره، وإن أعوزه القياس فقد عضّده السماع والشهرة جميعًا، فليس على قائله من سبيل البتّة.

٢– أَخْصَام:

يُقال: خَصَمْتُ الرَّجلَ أَخْصُمُهُ، كقَتَلْتُه أَقْتُلُهُ، إذا غلبته في الخُصُومة، والمصدر منه (الخَصْم) بفتح الخاء، وسكون الصاد، ففي الأفعال لابن القوطية: "وخصَمَهُ خَصْمًا: غلبَهُ في الخُصُومَة"(ابن قوطية، ١٩٥٢م، ٢٠٤)، وفي المصباح: "فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ مِنْ بَابِ قَتَلَ إذَا غَلَبْتَهُ فِي الْخُصُومَةِ"(الفيومي، ١٩٧٧م، (خصم) ١/١٧١).

وقد أنكر معظم النقّاد جمع (خَصْم) على (أَخْصَام)؛ بحجّة أنّ قياس (فَعْل) بفتح فسكون، الصحيح العين ألّا يُجمع على (أَفْعَال)، والقياس في (خَصْم) أن يُجمع على الكثرة على (خُصُوم وخِصَام)، قال الشيخ اليازجي: "ويقولون هؤلاء أخصامي، يُريدون جمع الخصم بالفتح وفَعْل الصحيح العين لا يُجمع على أفعال، إلّا ألفاظًا شذّت ليس هذا منها، والصواب جمعهُ على خصوم"(اليازجي، د.ت، ٢٥)، وقال الشيخ مصطفى الغلاييني: "إنّ لجموع التكسير ضوابط معروفة في كتب القوم، غير أنّ بعض الجموع قد جاء على غير القاعدة، والشاذّ عن القياس لا تُنقَضُ به الأصول، فمتى عرف المتأدّبُ قواعد الجموع يعلم أنّ جمع خَصْم، ودَهْر، وسَهْم، على أخْصَام، وأدْهَار، وأسْهَام خطأ، وذلك لأنّ فَعْلًا بفتح فسكون، الصحيح العين، لا يُجمع على أفْعَال، إلّا شذوذًا، فما ورد منه يُحفظ ولا يُقاس عليه"(الغلاييني،١٩٢٧م، ١٣٩–١٤٠) وتابعهم آخرون(ينظر: البولسي، د.ت، ٣٧)، و(جار الله، ١٩٨٩م، ١٠٦)، و(سلمان، د.ت، ١٨٥)، و(دياب، د.ت، ١٠٣).

على حين تسمّح بعض النقّاد في قبول هذا الجمع، ومنهم محمد سليم الجندي، إذْ ردّ على إنكار اليازجي له، محتجًّا بنصّ التاج عليه، إذ قال: "إنّ اليازجي أنكر مجيء أخصام جمعاً لخَصم، بالفتح، فنقلنا عن التاج أنّ أخصام جمع لخصْم بالفتح"(الجندي، ١٩٢٥م، ٦١)، وكذا ردّ الأستاذ رشيد الخوري الشرتوني على اليازجي إنكاره لهذا الجمع، مستدّلًا بما ورد في مستدرك التاج أيضًا(ينظر: الشرتوني، مجلة المشرق: العدد: ٢٣، ١٨٩٩م، ص ١٠٥٩)، وتساهل صلاح الدين الزعبلاوي أيضًا في قبوله، فرفض إنكار المنكرين، واستدلّ بما ورد في مفردات الراغب والتاج، إذ قال: "والجمع صحيح، ففي مفردات الراغب: الخَصْم مصدر خصَمْتُهُ إذا نازعتُهُ، ثُمَّ سُمِّي المخاصمة خَصْمًا، واستُعمِل للواحد والجمع، وربما

ثُنِّي...والجمع: خُصُوم وأخْصَام، وفي التاج: وما يُستدرك عليه: الأخصام، جمع خَصْم، كفرْخ وأفْرَاخ، والقياس يؤيده"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ١٦٦)، وذهب الأستاذ عباس أبو السعود أيضًا إلى جواز جمع (فَعْل) على (أفْعال)، رادًّا على المانعين له، مستدلًّا بأكثر من عشرين مثالًا عليه، إذ قال: "وهذا المنع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياسًا على أفعال، فيقال: بحث وأبحاث، وسهم وأسهام،...وحمل وأحمال"(أبو السعود، ١٩٧٩م، ٣٦-٣٧)، وتابعهم بعض النقّاد(ينظر: النجار، ١٩٨٦م، ٣٠)، و(يعقوب، ١٩٨٣م، ١٢٨)، و(مختار،١٩٩٨م، ١٨٨-١٨٩)، و(الزاملي، ٢٠١٦م، ٣٢).

أمّا كمال إبراهيم فقد تابع النقّاد المتشدّدين في ذلك، فخطّأ جمع (خَصْم) على (أخْصَام) بقوله: "فيجمعون الخَصْم على أخْصَام، وهو جمع غير صحيح؛ لأنّ خَصْم بوزن فَعْل صحيح وساكنها لا يجمع على أفعال، وإنّما يُجمع على خُصُوم"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٢).

نقول: قد ورد في اللّغة كثير ممّا كان على (فَعْل) مجموع على (أفْعَال)، نحو: فَرْخ وأفْرَاخ، وكَتْف وأكْتَاف، وزَنْد وأزْنَاد، وغير ذلك، حتّى إنّ أبا حيان استحسن هذا الجمع مطلقًا بقوله: "ويحفظ في فَعْل صحيح العين: زَنْد وأزْنَاد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا"(أبو حيان، ١٩٩٨م، ٤١٣/١)، يُعزّز ذلك ما توصلت إليه الباحثة خولة تقي الدين الهلالي، بعد قيامها بدراسة لغوية، أحصت فيها جموع التكسير في شعر رؤبة وابنه العجّاج، إذْ توصلت الباحثة إلى أنّ جمع (فَعْل) صحيح العين على (أفْعَال) أكثر سماعًا من جموعه المطّردة، وهي (أفْعُل)، أو (فِعَال)، أو (فُعُول) بإطلاقٍ(ينظر: الهلالي، ١٩٨٢م، ١٨٦/١-١٩٥)، فلا وجه إذًا إلى التزمّت في إنكار جمع (خَصْم) على أخْصَام، ومقالة المنكرين مدفوعة بنصّ المفردات والتاج.

٣- أَدْمَنَ:

خطّأ معظم النقّاد مَنْ يقول: أدْمَن فلانٌ على شربِ الخمرِ، أي: داوَم عليه، وجعلوا صوابه: أدْمَنَ فلانٌ شُربَ الخمرِ؛ بحجّة أنّ الفعل (أدمن) يتعدّى بنفسه لا بحرف الجر (على).

قال الشيخ اليازجي: "ويقولون هو مُدمن على هذا الأمر، أي مواظب عليه مديم لفعله، والصواب: ترك الجارّ، لأنّ هذا الحرف يتعدّى بنفسه"(اليازجي، د.ت، ٣٠)، وشايعه في ذلك الأستاذ أسعد داغر قائلًا: "ويقولون: هو من المدمنين على شرب الخمر، فيُعدُّون (أدمن) بـ (على)، وكأنّهم يقيسونه على واظَبَ، والصواب: أن يقال: مِن مدمني شرب الخمر، لأنّ أدْمَنَ يتعدّى بنفسه، تقول: أدمنَ فلانٌ الشيءَ، إذا أدامَه"(داغر، ٢٠١٢م، ١٠٤)، وإلى ذلك ذهب إبراهيم المنذر(ينظر: المنذر، ١٩٢٧م، ١)، وتابعهم كثير من النقّاد دون تفكّر وروية(ينظر: جار الله، ١٩٨٩م، ١٢٢)، و(عمار، ١٩٩٨م، ١٨٦-١٨٧) و(أبو السعود، ١٩٧٩م، ١٧٧)، و(المبارك، ١٩٧٩م، ١٩٦)، و(الكرباسي، ١٩٨٣م، ١٦٣/١)، و(العنبكي، ٢٠٠٧م، ٤٥)، و(الجياشي، د.ت، ٤٤)، و(علوية، ٢٠٠٨م، ١٠١).

في حين تسمّح بعض النقّاد في إجازة تعدية الفعل بحرف الجرّ (على)، فضلًا عن تعديته بنفسه، ومنهم صلاح الدين الزعبلاوي مستندًا إلى ورود الفعل متعديًا بحرف الجر في الأساس، إذ قال: "وحقيقة الأمر جواز الوجهين؛ تقول: أدْمَن فلانٌ شربَ الخمر، فتعدّيه بنفسه، كما تقول: أدْمَن عليه، فتعدّيه بالجار...فانظر إلى ما جاء في أساس البلاغة؛ قال الزمخشري: وأدْمَنَ الأمْرَ وأدْمَنَ عليه: واظبَ، وهو صريح، بيّن الصراحة"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ١٩٧)، و(ينظر: الزعبلاوي، ١٩٣٩م، ١٧٨)، ومحمد علي النجّار، الذي صحّحه على التضمين بقوله: "ويمكن تصحيحه على تضمينه معنى المواظبة"(النجار، ١٩٦٠م، ٣٩)، وشايعهم العدناني في معجم الأخطاء الشائعة(ينظر: العدناني، ١٩٧٣م، ٩١)

وتابعهم آخرون(ينظر: يعقوب، ١٩٨٣م، ١٣٥)، و(العزاوي،٢٠٠١م، ٤١)، و(الزاملي، ٢٠١٥م، ٢٦/٢)، و(محمد، ٢٠٠٥م، ٤٤).

أمّا كمال إبراهيم فقد خطّأ تعدية الفعل بحرف الجر (على)، متَّبِعًا مسلك مَن تشدّد في إجازة ذلك، إذ قال: "وفعل أدْمَن متعدٍّ بنفسه فلا حاجة إلى تعديته بحرف الجر (على)، فالصواب في مثل هذا أن يُقال: أدمن شرب الخمرة"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٧).

نقول ما ذهب إليه كمال إبراهيم ومَن سبقه مردود؛ لأنّ الفعل (أدمن) جاء متعدياً بنفسه على الأصل، كما جاء متعديًا بحرف الجر (على)، وصحّة الوجه الأوّل لا تمنع من صحّة الوجه الثّاني؛ وكلام الزمخشري صريح بجواز الوجهين، وهو حجّة في ردّ المنكرين، يُعزّز ذلك ويُقوّيه كثرة وروده في كلام العلماء، إذ جاء في الاختيارين: "القرقف: التي ترعد شاربها، إذا أدمن عليها"(الأخفش الأصغر، ١٩٩٩م، ١٠٢)، وفي الأغاني: "لمّا أظهر الوليد بن يزيد أمره وأدمن على اللهو والصيد"(الأصفهاني، ١٩٩٤م، ٥٥/٧)، وفي المخصص: "وأَدْمَن على الشَّيْء: إذا داوَمَه"(ابن سيدة، ١٩٩٦م، ٣٥٧/٤).

٤- اسْتَلَفَ:

تقول: سَلَفَ الشيءُ سَلَفاَ، بمعنى مضى وتقدَّم، ففي القاموس: "سَلَفَ الأرضَ: حَوَّلَهَا للزَّرْعِ...والشيءُ، سَلَفًا محرَّكةً: مَضَى، وفلانٌ سَلْفًا وسُلوفًا: تقدَّمَ"(الفيروزآبادي،٢٠٠٥م، (سلف) ٨٢٠)، ومن ذلك تقول: أسْلَفتُ فلانًا مالًا أو سلَّفتُه بالتشديد، إذا أقرَضْتُه، والسَّلَف (بفتحتين): القَرْض، وهو أيضًا كلُّ ما قدّمتَ من عمل صالح، وكلُّ مَنْ تقدَّمَك مِن آبائك وقرابتك، ففي اللسان: "السَّلَفُ القَرْضُ، وَالْفِعْلُ أَسْلَفْت، يُقَالُ: أَسْلَفْتُه مالًا أَي: أَقْرَضْتُه...وللسَّلَف مَعْنيان آخَرَانِ: أَحدهما أَن كُلَّ شَيْءٍ قدَّمَه العبدُ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ أَو وَلَدٍ فَرَط يُقَدِّمه، فَهُوَ لَهُ سَلَفٌ...والسَّلَفُ أَيضًا: مَنْ تقدَّمَك مِنْ آبَائِكَ وَذَوِي قَرابَتِك الَّذِينَ هُمْ فوقَك فِي السنِّ والفَضْل"(ابن منظور، ١٩٥٠م، (سلف) ٩/ ١٥٨-١٥٩).

وقد شاع على لسان الكتّاب قولهم: اسْتَلَفْتُ منه مالًا، فأنكر ذلك الشيخ اليازجي بقوله: "استلفَ منه سُلفة بالضمّ، أي: اقترضَ قرضاً، وهي من الألفاظ الشائعة عند عامة مصر، ولم يرد استلف في شيء من اللّغة، إنّما يُقال: استَسْلَف منه مالًا وتسلَّفَ، والاسم السَّلَف بفتحتين، وهو القرض بلا منفعة، وأمّا السُلفة فلم ترد بهذ المعنى"(اليازجي، د.ت، ٦٢)، وتابعه في ذلك بعض النقّاد المحدثين دون تدقيق فيما قاله، واستقصاء لما جاء في اللّغة(ينظر: البولسي، د.ت، ٥٤)، و(سلمان، د.ت، ١٢٠)، و(موسى، د.ت، ٣٩)، و(الجياشي، د.ت، ٢٧).

وقد ردّ محمد علي النجّار على إنكار اليازجي، مستدلًّا بما جاء في الأساس، إذ قال: "وقد أتى في إنكار اسْتلَف من قبل أنّه لم يطلع على الأساس، ففيه: واسْتَلَف فلان واسْتَسْلَف وتَسَلَّفَ"(النجار، ١٩٦٠م، ٣١)، وكذا أيّدَ العدناني قول النجّار، فأقرّ قولهم: استَلَف منه، إذ قال رادًّا على اليازجي: "وأنكر اليازجي قولَ: استلفَ منه سُلْفة، وقال إنّ الصواب هو: تسلَّفَ واسْتسْلَفَ، ولكن جاء في الأساس: واسْتَلف فلانٌ، واسْتَسْلف، وتسَلَّفَ"(العدناني، ١٩٨٩م، ٣١٦)، وتابعهم في ذلك صلاح الدين الزعبلاوي(ينظر: الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٢٨٠)، وأحمد مختار(ينظر: مختار، ٢٠٠٨م، ١١٦)، ومجيد الزاملي (ينظر: الزاملي،٢٠٢١م، ٩٥).

وقد أجاز صلاح الدين الزعبلاوي – متسمِّحًا- استعمال (السُلْفَة) بالضمّ، لما يُعَجَّل من المال، فقال: "أمّا السُلْفَة، بالضمّ فهي عند العرب ما يُعَجَّل من الطعام، وعندي أنّه لا بأس باستعماله لما يُعَجَّل من المال أيضًا"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٢٨٠)، وتوجيهه مقبول.

على حين تابع ناقدنا كمال إبراهيم اليازجي في تشدّده، فأنكر قولهم: استَلَفَ منه، واستعمال السُّلْفَة بمعنى القَرْضِ، إذ قال: "استلف سُلفَة، ويُريدون بذلك اقترضَ قرضًا محسوبًا على حقّ متأخر، ولكنّه لم يرد اسْتَلَف وإنّما ورد اسْتَسَلف، والاسم السَّلَف بفتحتين، لا السُّلفة"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٧).

ونرى أنّه لا وجهَ لإنكار النقّاد لقولهم: اسْتَلَفَ منه مالًا؛ لنصّ الأساس عليه، ولا داعي أيضًا للتزمّت في إنكار استعمال (السُّلْفَة) بمعنى ما يُعجَّل من المال، ما دامت تُسْتَعمل لما يُعجَّل من الطعام، ولذا فإنّ استعمال (اسْتَلَفْتُ منه سُلْفَة) سليم صحيح لا غبار عليه، خلافًا لمقالة المنكرين.

٥- ضَغَطَ عليه:

جاء في المعجمات: ضَغَطَهُ يضْغَطُهُ، من باب (نفع): إذا عصَرَه إلى حائطٍ وَزَحَمَه، ومنه ضَغْطَةُ القَبْرِ، لأنّه يَضِيق على الميّت، والضُّغْطَة بالضّمِ: الشِّدة، ففي المصباح: "ضَغَطَهُ ضَغْطًا مِنْ بَابِ نَفَعَ زَحَمَهُ إلَى حَائِطٍ وَعَصَرَهُ وَمِنْهُ ضَغْطَةُ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ يَضِيقُ عَلَى الْمَيِّتِ وَالضُّغْطَةُ بِالضَّمِّ الشِّدَّةُ"(الفيومي، ١٩٧٧م، (ضغط) ٣٦٢/٢)، وما دامت الضُغْطَة بالضّمِ هي الشِّدة، فقد استُعمل الفعل مجازًا(ينظر: الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٣٥٤)، ففي النهاية: "يُقَالُ ضَغَطَهُ يَضْغَطُهُ ضَغْطًا: إذَا عَصَرَه وضَيَّق عَلَيْهِ وقَهَرَه"(ابن الأثير، د.ت، (ضغط) ٩٠/٣).

وقد كثر في كلام الكتّاب قولهم: ضَغَطَ عليه، فيُعدُّونه بحرف الجر (على)، فرفض ذلك بعض النقّاد؛ وجعلوا صوابه: ضَغَطَهُ؛ بحجّة أنّ الفعل يتعدّى بنفسه، لا بحرف الجرّ، قال الأستاذ أسعد داغر: "ويقولون: ضَغَطَ عليه، أي: عصَرَه وزَحَمَه، فيُعدُّونه بـ على، كأنّهم يقيسونه على شدَّ، من قولهم: شَدَّ على العدُوّ، أي: حَمَلَ عليه، أو على شَدَّدَ، من قولهم: شدَّدَ عليه في الأمر، أي: ضيَّقَ، والصواب أن يتعدَّى بنفسه، فيُقال: ضغَطَهُ"(داغر،٢٠١٩م، ٦٥)، وشايعه في ذلك المنذر(ينظر: المنذر،١٩٢٧م، ٥٨)، وتابعهم آخرون(ينظر:جار الله، ١٩٨٩م، ٢٠٥)،و(محمد، ٢٠٠٥م، ٦٨)، و(الجياشي، د.ت، ٤٣)، و(علوية، ٢٠٠٨م، ١٦٤).

على حين أجاز نقّاد آخرون تعدية الفعل (ضغط) بحرف الجر (على)، قال الشيخ الغلاييني: "قلتُ: ذلك جائز، وتعدية ضغط بعلى، وهي بمعنى التضييق المعنوي والتشدّد منصوص عليه"(الغلاييني، ١٩٢٧م، ١١٩)، وقال العدناني: "ويُخَطِّئون مَن يقول: ضَغَطَ عليه، ويقولون: إنّ الصواب هو: ضَغَطَه، والحقيقة هي أنّ ضَغَطه وضَغَط عليه جائزان"(العدناني، ١٩٧٣م، ١٥٠)، وتابعهم بعض النقّاد(ينظر: الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٣٥٤)، و(يعقوب، ١٩٨٣م، ١٨٤)، و(عبادة، د.ت، ١٧٨)، و(الزاملي، ٢٠١٥م، ١١٧/١-١١٨)، و(عمار، ١٩٩٨م، ٣٥١)، و(موسى، د.ت، ١٠٤/١).

أمّا كمال إبراهيم فقد رفض تعدية الفعل (ضغط) بحرف الجر (على)، مكتفيًا بتعديته بنفسه، إذ قال: "ضغط عليه، أي: عصره وزحمه، وهو متعدٍّ لا حاجة إلى تعديته بعلى، فيقال: ضغطه، بدل ضغط عليه"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٦٥).

والحقُّ أنّ تعدية (ضغط) بحرف الجر (على) منصوص عليها، وهو بمعنى شدّدَ وتشدَّدَ، والعرب إنْ أشربتْ فعلًا معنى فعل آخر، عدّتْهُ تعديته، فلمّا أشربوا (ضغط) معنى التشدّد والاشتداد والتضييق عدّوه بعلى كتعدية (ضَيَّق) واشْتَدّ وتشَدَّد(ينظر: الغلاييني،١٩٢٧م، ١٢١)، ففي اللسان: "وضَغط عَلَيْهِ واضْتَغَطَ: تَشدّد عَلَيْهِ فِي غُرْمٍ أَو نَحْوِهِ"(ابن منظور، د.ت، (ضغط) ٣٤٣/٧) و(ينظر: الزبيدي، ٢٠٠٤م، (ضغط) ٤٥٢/١٩)، وبذلك تثبت صحة قول الكتّاب: ضَغَطَ عليه، فضلًا عن ضغَطَهُ.

٦- عَيَّرَ:

العارُ: كلُّ شَيْءٍ يَلْزِم منه عَيْبٌ أو سَبٌّ، تقول: عيَّرتُه كذا، إذا قبَّحْتُه عليه أو نسبتُه إليه(ينظر: الفيومي، ١٩٧٧م، (عير) ٤٣٩/٢) وقد جرى على ألسنة الكتاب قولهم: عيَّرتُه بكذا، فعدُّوا الفعل (عيَّر) بحرف الجر (الباء)، فرفض ذلك بعض

اللّغويين والنقّاد، وعدّوه من قول العامّة؛ بحجّة عدم وروده في كلام العرب الفصيح، قال الجوهري في الصحاح: "وعَيَّره كذا من التَّعْيِير. والعامّة تقول: عَيَّرَهُ بكذا"(الجوهري، ١٩٩٠م، (عير) ٧٦٤/٢)، وقال الحريري: "ويقولون: عَيَّرتُهُ بالكذب، والأفصح أن يُقال: عيَّرتُهُ الكذبَ، بحذف الباء...ولم يُسمع في كلام بليغ، ولا شعر فصيح تعدية عيَّرته بالباء"(الحريري، ٢٠٠٣م، ١٠٥)، وتابعهم ابن الجوزي بقوله: "وتقول: "عَيَّرتُ فلانًا كذا، ولا تقلْ: بكذا"(الجوزي، د.ت، ١٣٩)، وشايعهم آخرون(ينظر: اللخمي، ٢٠٠٣م، ٣٠٥)، و(الصفدي، ١٩٨٧م، ٣٨٩).

على حين تساهل ابن برّي في هذه المسألة فردّ على إنكار الحريري، بأنّ قوله الأفصح ينافي قوله (لم يسمع في كلام بليغ ولا في شعر فصيح)، إذ قال الأوّل: "اختيار الأفصح ليس من الغلط، ثُمّ ما أبعد ما بين كلمتيه، أي أوله وقوله: لم يسمع في كلام بليغ ولا في شعر فصيح"(ابن بري وابن ظفر، ١٩٩٠م، ١٥٦)، مستدلًّا على ورود الفعل (عيَّر) متعديًا إلى مفعوله الثاني في كلام فصحاء العرب، وتابعه في ذلك الشهاب الخفاجي(ينظر: الخفاجي، ٢٠١٢م، ٤٥٩-٥٦٠).

أمّا حديثًا فقد تسمّح العدناني في قبول تعدية الفعل (عيَّر) إلى مفعوله الثاني بالباء، مستندًا إلى إجازة المرزوقي والفيّومي لذلك الاستعمال، وإن كان المختار عندهم التعدية بدون الباء، إذ جاء في شرح الحماسة: "يقال عَيَّرْتُه كذا، وهو المختار الحَسن، وقد جاء عَيَّرْتُه بكذا"(المرزوقي، ٢٠٠٣م، ٨٣)، وفي المصباح: "وَعَيَّرْتُهُ كَذَا وَعَيَّرْتُهُ بِهِ قَبَّحْتُهُ عَلَيْهِ وَنَسَبْتُهُ إلَيْهِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ قَالَ السُّيُوطِيّ فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ"(الفيومي،١٩٧٧م، (عير) ٤٣٩/٢)، وكذا استند العدناني إلى ورود هذا الاستعمال في الحديث الشريف(ينظر: العدناني، ١٩٧٣م، ١٨٣)، وشايعه في ذلك صلاح الدين الزعبلاوي(ينظر: الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٤٢٨)، وعباس أبو السعود(ينظر: أبو السعود، د.ت، ٤٧).

أمّا الناقد كمال إبراهيم فقد سار على خُطا مَن تشدّد في اللّغة، فرام الأفصح وخطّأ ما دونه قائلًا: "يعيره بكذ وكذا، وليس بصحيح تعديتها بحرف الجر (الباء)، فهي متعدية بنفسه، تقول: عيَّرني كذا وعيَّرتُه كذا"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٣)، مستندا إلى ما ورد في الشعر الجاهلي، وتابعه في ذلك زهدي جار الله(ينظر: جار الله، ١٩٨٩م، ٢٦١)، وآخرون(ينظر: الكرباسي، ١٩٨٣م، ١٠٧/٢)، و(عمار، ١٩٩٨م، ١٧٨)، و(العزاوي،١٩٩٨م، ٨٩)، و(علوية،٢٠٠٨م، ٢٠٧)، و(محمد، ٢٠٠٥م، ٧٧).

ونرى أنّ استعمال الفعل (عيّر) متعديًا إلى مفعوله الثاني بحرف الجر (الباء) جائز؛ لتصريح ابن السكّيت به، إذ قال: "وقد عَيَّرته بذنبه تعييرًا"(ابن السكيت،٢٠٠٢م، ٢١٢)، والمرزوقي أيضًا، ونصّ المصباح عليه، وإن كان المختار عند الأخِيرَين تعدية الفعل بنفسه، لكن اختيار أجود اللغتين لا يعني تخطئة الأخرى، يُعزّز ذلك ويقوّيه وروده في كثير من كلام الفصحاء والعلماء(ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م، ٨٠/٢) و(ابن سيدة، ١٩٩٦م، ٣٨٧/٣) و(ابن الأثير، ٢٣٠/٢) و(ابن منظور، د.ت، (عبث) ١٦٧/٢، (فوق) ٣٠٤/١٠، (زول) ٣١٦/١١)، و(الزبيدي،٢٠٠٤م، (سبب) ٣٤/٣، (شوي) ٣٩٨/٣٨)، ونكتفي بما استدّل به الباحثان خليل بنيان ومجيد الزاملي من شواهد كثيرة على ذلك، بعد بحثهما هذه المسألة(ينظر: الحسون، ٢٠٠٦م، ٥٤-٥٧)، و(الزاملي، ٢٠١٥م، ١٩٠/٢-١٩٢).

٧- المَنْعَة:

المَنْعُ: خلاف الإعطاء، من مَنَعَ يَمْنَعَ – كَقَطَعَ يَقْطَعُ– مَنْعًا، ففي اللسان: "المَنْعُ: أَن تَحُولَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّيْءِ الَّذِي يُرِيدُهُ، وَهُوَ خلافُ الإِعْطاءِ، وَيُقَالُ: هُوَ تحجيرُ الشَّيْءِ، مَنَعَه يَمْنَعُه مَنْعًا"(ابن منظور، د.ت، (منع) ٣٤٣/٨)، وتقول: مَنُعَ (بالضمّ) مَنَاعَةً ومَنَعَةً، ففي الأساس: "ومن المجاز: فلانٌ يمْنَع الجارَ: يحْمِيه من أنْ يُضَام...وقد مَنُع فلان: صارَ ممنوعًا محميًا مَنَاعَةً ومَنَعَةً"(الزمخشري، ١٩٩٨م (منع) ٢٢٩/٢)، والمَنَعَة: العزّ والقوّة، والمشهور فيها (فتح النون)، كالحَرَكة والأنَفَة والجَلَبَة، ففي المحيط: "والمَنَعَةُ: المَعْقِلُ. والعِزُّ. وهي مَصْدَرٌ كالحَرَكَة والجَلَبَة من: مَنُعَ مَنَاعَةً ومَنَاعًا فهو مَنِيْعٌ"(ابن عباد، ١٩٩٤م، (منع) ١٠٤/١).

وقد خطّأ عبد القادر المغربي في عثراته استعمال لفظ (المَنْعَة) بسكون النّون، وذكر أنّ صوابها بالفتح، إذْ قال: "هم في عزٍّ ومَنَعة: نون (مَنَعَة) متحركة، وهم يخطئون فيسكنونها، والمَنَعَة: امتناع الإنسان من أنْ يعدوَ عليه عادٍ"(المغربي، ٢٠١١م، ٦٦).

على حين أجاز العدناني استعمال (المنعة) بسكون النون، مستنداً إلى ورودها في الحديث، وكتب اللّغة، إذ قال: "ويُخطّئون مَن يقول: سنعيش في عزٍّ ومَنْعَةٍ، ويقولون إنّ الصواب هو:...في عزٍّ ومَنَعَة، والحقيقة هي أنّنا نستطيع أنْ نقول: المنَعَة (أي العِزّ والقوّة)...والمَنْعَة، جاء في الحديث: (سيعود بهذا البيت قومٌ ليست لهم مَنْعَة)، أي: قوّة تمنع مَن يُريدهم بسوءٍ، ومِمّن ذكر المَنْعَة أيضاً: ابن السكّيت، والتهذيب، و..."(العدناني، ١٩٨٩م، ٦٤١)، وشايعه الزعبلاوي في ذلك، رادّاً على إنكار صاحب العثرات، مستنداً أيضاً إلى ورودها في الحديث وكتب اللّغة، إذ قال: "ومن الكتّاب مَن يقول: المَنْعَة بسكون النون، وقد أنكر ذلك الشيخ المغربي في العثرات، ولا وجه لإنكاره، ففي الأفعال لابن القوطية: ومَنُع الحِصْنُ مَنَاعاً ومَنْعَةً: لم يُرَمْ، أي لم يُنَلْ...ولذا قُلْ:..هو شديد المَنَعَة بفتح النون، والمَنْعَة بسكونها"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٥٨٥)، وتابعهم بعض النقّاد(ينظر: الشاهين، د.ت، ٣٦٤)، و(أمون، د.ت، ٢٥٢).

أمّا كمال إبرهيم فقد ذهب إلى تخطئة استعمال هذه الكلمة بسكون النون، وقيّد مجيء ذلك في ضرورة الشعر فقط، إذ قال: "ويلفظ الناس (منعة) بسكون النون، والصواب فتح الأوّل والثّاني منها، يُقال: فلانٌ في مَنَعَة، أي في عزٍّ فلا يقدر عليه من يريده، ويجوز تسكين النّون في الشعر ضرورة، قال حافظ إبراهيم:

أرَى لِرجالِ الغَربِ عِزًّا ومَنْعَةً وكم عَزَّ أَقوامٌ بعِزِّ لُغَات" (إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٦).

ويبدو أنّ كمال إبراهيم قد استند فيما ذهب إليه إلى قول الفيّومي في مصباحه: إذ جاء فيه: "وَهُوَ فِي مَنَعَةٍ بِفَتْحِ النُّونِ أَيْ فِي عِزِّ قَوْمِهِ...وَقَدْ تُسَكَّنُ فِي الشِّعْرِ لَا فِي غَيْرِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ مُطْلَقًا"(الفيومي، ١٩٧٧م، (منع) ٥٨٠/٢).

والحقّ جواز اللغتين: بفتح نون (منعة) وسكونها؛ فبالرجوع إلى كثيرٍ من المعجمات، وكتب اللّغة، ثبت لدينا ورود اللغتين، وإن كانت الأولى أشهر، لكنّ ذلك لا يعني أنّ الثانية خطأ، أو أنّ ورودها مقيّد في الشعر فقط؛ فقد وردت بسكون النون في معجم (العين)، إذْ جاء فيه: "وإنّه لذو تُدْرَأٍ في الحرب، أي: ذو مَنْعَةٍ وقُوَّةٍ على أعدائه"(الفراهيدي، د.ت، (درء) ٦٠/٨)، وأجازها ابن السكّيت أيضًا بالسكون في (إصلاح المنطق)، فقال: "وتقول: فلان في عزٍّ، ومَنَعةٍ، وإن شئت: مَنْعة"(ابن السكيت، ٢٠٠٢م، ١٣١)، وتابعه ابن هشام اللخمي، فأجاز اللغتين أيضًا، مُقَدّمًا ما جاء بالسكون، إذ قال: "و(المَنْعَةُ): وفيها لغتان: مَنْعَة، بإسكان النون. ومَنَعَة، بفتحها"(اللخمي، ٢٠٠٣م، ٢١٤)، وكذا أجاز ابن قتيبة الاثنين، لكنّه جعل الفتح أجود، إذ قال: "ويقولون:...هو في مَنْعة، والأجود مَنَعة"(ابن قتيبة،١٩٨١م، ٣٢٦)، وغيرها من المصنّفات الكثيرة(ينظر: الأزهري، ٢٠٠١م، (منع) ١٤/٣) و(ابن عباد، ١٩٩٤م، (منع) ٧٠/٢) و(ابن سيدة،٢٠٠٠م، (منع) ٢٠٣/٢) و(ابن الأثير، د.ت، (منع) ٣٦٥/٤/٤) و(الصغاني، ١٩٨١م، حرف الطاء/(عيط) ١٣٨) و(الرازي، ١٩٨٩م، (منع) ٥٦٠) و(ابن منظور، د.ت، (منع) ٣٤٤/٨) و(الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م، (منع) ٧٦٤)، و(الفتني، ١٩٦٧م، ٦٢٠/٤) و(الزبيدي، ٢٠٠٤م، (منع) ٢١٩/٢٢). فضلاً عن ذلك تصريح المعجمات الحديثة بكلا الصيغتين: بفتح النون، وسكونها(ينظر: مجمع اللّغة العربية في القاهرة، ٢٠٠٤م،٨٨٨) و(رضا، ١٩٥٨م، ٣٥٣/٥) و(دوزي، ١٩٨٠م، ١٢١/١٠) و(مسعود، ١٩٩٢م، ٧٧٤) و(الصالح، ١٤٠١هـ، ٦٣٧)، وبناءً على ما تقدّم تثبُت صحّة قولك: هو في عزٍّ ومَنَعَة، أو مَنْعَة، بفتح النون فيها، وسكونها، ويثبُت مدى قصور المنكرين في تتبعهم للّغة، والخلل في تقصّيهم.

٨- **وَصَلَ:**

الوَصْل خِلاف الفَصْل والهِجْران، تقول: وصَلْتُ الشَّيَ بالشَّي وصْلًا وصِلَةً، إذا لأَمته، وأيضًا وَصَلْتُ فلاناً وَصْلًا وَصِلَةً، إذا برَرْتُه وأعطيْتُه، فالفعل متعدٍّ بنفسه، ومصدره (الوَصْل) و(الصِّلَة)، ففي الأفعال لابن القوطية: "وَصَلَ الشيءَ بالشيءِ وَصْلًا: جَمَعَه، وإلى الشيءِ وُصُولًا: اجتمع به، والإنسانَ صِلةً: بَرَرْتُه، وأيضًا: أعطيته"(ابن القوطية، ١٩٥٢م، ٣٠٠)، وفي اللسان: "وَصَلْت الشَّيْءَ وَصْلًا وَصِلَةً، والوَصْلُ ضِدُّ الهِجْران...الوَصْل خِلَافُ الفَصْل، وَصَلَ الشيءَ بِالشَّيْءِ يَصِلُه وَصْلًا وَصِلَةً...ووَصَّلَهُ كِلَاهُمَا: لأَمَهُ"(ابن منظور، د.ت، (وصل) ٧٢٦/١١).

ويأتي الفعل لازما، فيكون متعديًا إلى مفعوله بحرف الجرّ، فتقول: وصَلتُ إلى دمشقَ مساءً، إذا بلغتها، ومصدره (الوصول)، وقد شاع على ألسنة الكتّاب قولهم: وَصَلتُ دمشقَ، بحذف حرف الجرّ، فأنكر ذلك بعض النقّاد، كالشيخ إبراهيم اليازجي، إذ قال: "ويقولون: وصلْتُ المكان، فيُعدّون هذا الفعل بنفسه، كما تقوله العامّة، والصواب: وصلتُ إليه"(اليازجي، د.ت، ١٠٢)، وتابعه في ذلك بعض النقّاد، كإبراهيم المنذر(ينظر: المنذر، ١٩٢٧م، ٢)، وآخرين(ينظر: الكرباسي، ١٩٨٣م، ١٨٩/٣) و(عمار، ١٩٩٨م، ١٦٠) و(الأنصاري، ٢٠٠٦م، ١٢٣) و(العنبكي، ٢٠٠٧م، ١٣٣).

على حين أجاز نقّاد آخرون ما أنكره هؤلاء النقّاد، مستندين إلى قول الفيروزآبادي في القاموس المحيط، وموافقة صاحب التاج له، قال الشيخ الغلاييني: "إنّ صاحب القاموس ذكر أنّه بمعنى بلغ وانتهى يتعدّى بنفسه وبإلى، قال – صاحب القاموس– وصل الشيء، وإليه: بلَغَه وانتهى إليه...فلعلّ هذا الحرف في هذا المعنى يتعدّى بنفسه وبإلى، وصاحب القاموس حجّة، وعدم ذكر غيره تعديته بنفسه، لا ينهض دليلاً على خطئه؛ لأنّهم لم ينصّوا على أنّه لا يتعدّى إلّا بنفسه"(الغلاييني، ١٩٢٧م، ١٢) و(ينظر: الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م، (وصل) ١٠٦٨). وردّ الزعبلاوي أيضًا على المنكرين قائلًا: "والصحيح أنّه لا وجه لهذا الإنكار، فقد جاء في القاموس: ووَصلَ الشيَ وإلى الشيء وصُولًا: بَلَغَهُ وانتهى إليه، وهو صريح بجواز حذف الجارّ، وقد وافقه على ذلك صاحب التاج"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٦٦٥) و(ينظر: الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م، (وصل) ١٠٦٨) و(الزبيدي، ٢٠٠٤م، (وصل) ٧٩/٣١)، وأردف: "وإذا كان أصحاب الصحاح ومختار الصحاح واللسان والأساس قد اكتفوا بقولهم: وصَلَ إليه وُصولًا، فإنّهم لم يمنعوا: وَصَلَ البلادَ وصولًا، وقد أورده القاموس...ولذا قلْ: وصَلْتُ البلَدَ وإلى البلَدَ، كما تقول: قدمتُ البلدَ وإلى البلدَ"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٦٦٥)، وشايعهم في ذلك بعض النقّاد(ينظر: العدناني، ١٩٧٣م، ٢٦٨) و(الشاهين، ٢٠٠٠م، ٤١٣) و(مختار، ٢٠٠٨م، ٧٩٤) و(الزاملي، ٢٠١٥م، ١٥٤/١).

أمّا صاحبنا فقد سلك مسلك المنكرين، فرفض أن يكون الفعل (وصل) بمعنى بلغ متعدياً بنفسه، إذ قال: "وصل البلد سالمًا، والصواب وصل إلى البلد؛ لأنّ فعل (وصل) بمعنى بلغ لازم غير متعدٍّ"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٨).

والذي نراه صحّة قولك: وصلتُ المكان وإلى المكان؛ لأنّ قول صاحب القاموس حجّة، يُعزّزه متابعة صاحب التاج له في ذلك، فضلاً عن ورود الفعل (وصل) الذي مصدره (الوصول) متعديًا بحرف الجر، مع إسقاط الجارّ في كلام العلماء والفصحاء، ففي النهاية لابن الأثير: "هُمُ الَّذِينَ يَلْعَبون بَيْنَ يَدَيِ الأمِيرِ إِذَا وَصَلَ البَلد"(ابن الأثير، د.ت، (قلس) ١٠٠/٤)، وفي (اللمحة) لابن الصايغ (ت٧٢٠هـ): "وصَلْتُ البلدَ عند غروب الشّمس"(ابن الصايغ، ٢٠٠٤م، ٤٥٣/١)، وفي حياة الحيوان الكبرى: "فلمَّا وَصَلَ بغدادَ، قصدَ منزلَ أحمد"(الدميري، ٢٠٠٥م، ٢٧٨/١)، وفي نهاية الأرب: "ووصل بغداد في ثالث شهر رمضان سنة ثماني عشرة وأربعمائة"(النويري، ٢٠٠٤م ، ١٤٤/٢٦)، وفي نفح الطيب: "ولمّا وصل بغداد تذكر بلده"(التلمساني، ١٩٦٨م، ٣٨٦/٢).

٩– يانِعَة:

يَنَعَ الثَّمَرُ، إذا أدْرَكَ وطابَ وحانَ قِطافه، يَيْنَعُ (من باب نَفَعَ)، ويَيْنِعُ (من باب ضَرَب)، يَنْعًا ويُنْعًا ويُنُوعًا، فهو يانِعٌ ويَنِيعٌ، وأينَع يُونِعُ إيْنَاعًا، فهو مُونِعٌ بمعناه أيضًا، ففي اللسان: "يَنَعَ الثَّمَرُ يَيْنَعُ ويَيْنِعُ يَنَعاً ويُنْعًا ويُنُوعًا، فَهُوَ يانِعٌ مِنْ ثَمَرٍ

يَنْعٍ وأَيْنَعَ يُونِعُ إِينَاعًا، كِلَاهُمَا: أَدْرَكَ ونَضِجَ"(ابن منظور، د.ت، (ينع) ٤١٥/٨)، وفي المصباح: "يَنَعَتْ الثِّمَارُ يَنْعًا مِنْ بَابَيْ نَفَعَ وَضَرَبَ أَدْرَكَتْ وَالِاسْمُ الْيُنْعُ"(الفيومي، ١٩٧٧م، (ينع) ٦٨٢/٢).

وقد منعَ معظم النقّاد المعاصرين استعمال (اليَانِع) وصفًا لغير الثَّمر، فخطّأوا مَنْ يقول: غِصْنٌ يانِع، أو زهَرة يانِعة، محتجين بعدم ورودها في المعاجم وكتب اللّغة بهذا المعنى، قال الشيخ إبراهيم اليازجي: "ويقولون غِصْنٌ يانِع، أي نضيرٌ أو رطبٌ، وكذا زهرةٌ يانِعة وروضٌ يانِع، ولا يأتي يَنَعَ بهذا المعنى، إنّما يُقال ثمرٌ يانِع ويَنِيع، أي ناضجٌ، وقد ينعَ الثَّمَرُ وأينَعَ إذا أدرك وحان قطافه"(اليازجي، د.ت، ١٠)، وقال أسعد داغر: "ومن ذلك خطؤهم في استعمال (يانِع)، فإنّهم يطلقونه وصفاً للروض والغصنِ والزَّهر، فيقولون: رَوْض يانِع، وأغصان يانعة، وزهر يانع، وفي كتب اللّغة إنّما يُستعمل ينَعَ للثَّمر بمعنى نضَجَ، يُقال: ينَعَ الثَّمر يَنْعاً ويُنوعًا، أي: أدرك وطاب وحان قطافه، فهو يانع وينيع، وأيْنَعَ بمعنى يَنَعَ، وهو أكثر استعمالًا منه"(داغر، ٢٠١٢م، ٩٠). وقد استدرك عليه ذلك الناقد مجيد الزاملي في كتابه (المستدرك على التذكرة)، وبيّن وهمه فيما ذهب إليه(الزاملي، ٢٠١٩م، ٢٤٩–٢٥٠)، وقد أكّد العدناني ما ذهب إليه اليازجي وداغر بقوله: "ويقولون: غِصنٌ يانِعٌ، والصواب غِصنٌ غَضٌّ، أمّا كلمة (يانِع) فلا تُقال إلّا للثَّمر"(العدناني، ١٩٧٣م، ٢٧٦)، وتابعهم في ذلك كثير مِن النقّاد(ينظر: جار الله، ١٩٨٩م، ٤٠٥)، و(العزاوي، ٢٠٠١م، ١٥٥)، و(سلمان، د.ت، ١٨١)، و(علوية، ٢٠٠٨م، ٣٢٩)، و(موسى، د.ت، ٢٩/٢)، و(أبو العينين، ٢٠١١م، ٥٨٦)، و(مارون، ٢٠٠٥م، ٣٩٠)، و(فجال، ١٩٩٦م، ١٤٦).

وقد بحث صلاح الدين الزعبلاوي هذه المسألة، فصحّح استعمال (اليَنْع) أو (اليُنُوع) لغير الثَّمر، على المجاز، وقد برّر موقف المنكرين، وذكر السبّب الذي حَمَلهم على هذا الإنكار بقوله: "الذي حَمَل هؤلاء النقّاد على أنْ يقْصِروا (اليَنْع) أو (اليُنُوع) على الثَّمر، أنَّ المعاجم كلّما أوردت (يَنَعَ) قالت: يَنَعَ الثَّمرُ، وقد تعاقبت نصوصها على نمط، لأنّ بعضها محكيٌّ عن بعضٍ، وهي لم تُغادر قولها يَنَع الثَّمرُ؛ لأنّ الأصل في اليَنْع أو اليُنُوع أنْ يكون للثّمر، والمعاجم إنّما تُعنى بالأصل"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٦٨٧). فبيّن الزعبلاوي تمسك النقّاد بما ورد بالمعاجم، وعدم حيادهم عنه، مع العلم أنّ المعاجم تعني بأصل المعنى، فكان أكثر توسعًا وتسمّحًا من هؤلاء النقّاد في قبول الجديد من الدلالات، إذا وافقت أبواب اللّغة، ولم تخرج عنها، سائرًا على ما نهجه الأئمّة في دائرة المجاز، وما رسموه على غرار ذلك ليكون قياسًا، إذْ قال: "ألم ينهج الأئمّة حدود المجاز في كثير من التفصيل ليمكن الأخذ بما نهجوه، والنّسج على غرار ما رسموه فيكون قياسًا؟ فكلُّ شيءٍ ترطّب وتندّى وابتلّ مثلًا بعد جفافٍ ويبسٍ وذبولٍ فقد أدْرَكَ، وكلُّ شيءٍ لانَ ونَعُمَ وبضَّ ثُمَّ نَضِجَ بعد قسوةٍ وصلابة وامتناع فقد أدْرَكَ أيضاً، كلُّ ذلك على سبيل المجاز، وكلام الفصحاء على هذا"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٦٨٧).

وقد استشهد الزعبلاوي على ما ذهب إليه بكلام الفصحاء، والعلماء، ومنه قول الإمام علي(عليه السلام) في نهج البلاغة: "فإذَا أيْنَعَ زَرْعُهُ"(الإمام علي (ع)، ٢٠٠٤م، ١٤٧)، وفي كليلة ودمنة: "كرَجُلٍ أَصَابَ أَرْضًا طيبةً حُرَّةً وحَبًّا صَحِيحًا، فزَرَعَهَا وسَقَاهَا، حَتَّى إذا قرُبَ خيْرُها، وأيْنَعَتْ، تشَاغَلَ عَنْها"(ابن المقفع، ١٩٣٧م، ٧٢–٧٣)، وفي الجمهرة: "أينعَ الشجرُ، إذا أدْرك ثمرُه"(ابن دريد، ١٩٨٧م، (ينع) ٩٥٦/٢)، وقول الحجاج فيها أيضًا: "إنّي لأرَى رُؤُوسًا قد أيْنَعَتْ وحَانَ قِطافُها"(ابن دريد، ١٩٨٧م، (ينع) ٩٥٦/٢)، وفي الأساس: "ومن المجاز: دم يانع: شديد الحمرة"(الزمخشري، ١٩٩٨م، (ينع) ٣٩٢/٢)، وفي مستدرك التاج: "وقدْ يُكْنَى بالإيناعِ عنْ إدْرَاكِ المَشْوِيّ والمَطْبُوخِ...هل لكَ في رُؤُوس جُذْعانٍ فِي كَرِشٍ قَدْ أيْنَعَتْ وتَهَرَّأتْ"(الزبيدي، ٢٠٠٤م، (ينع) ٤٣٤/٢٢)، فاستدلّ الزعبلاوي بهذه النصوص على صحّة استعمال (اليَنْع) لغير الثَّمر، ثُمَّ قال: "فإذا وُصِفَ الزرعُ والشَّجرُ والأرضُ، بل الرَّأس والدَّم والمشوي والمطبوخ بالإيناع، فكيف يمتنع وصف الغِصن به إذا تشقّقَ بالأوراق ثُمَّ تفتّحت براعمه فأزهر ثمَّ أثمر، فامتدَّ بساطُهُ وعمَّ وشْيُهُ وطِيبُهُ وانتعشت فيه الحياة بعد همود؟"(الزعبلاوي، ٢٠٠٦م، ٦٨٨).

وقد تابع أحمد مختار الزعبلاوي فيما ذهب إليه، فصحّح قولهم: (زهرٌ يانعٌ)، مُستندًا إلى قول الحريري في مقاماته: "وكان يوْمًا حاميَ الوَديقَةِ. يانِعَ الحَديقَةِ"(الحريري، ١٨٧٢م، ١٨٩)، وما ورد أيضًا في شرح مقامات الحريري: "ولم يزل في كل عصر من حَمَلَتِه بدر طالع، وزهر غصن يانع"(الشريشي، ١٩٩٨م، مقدمة الشارح ٨/١) فالشيء لا يظهر حسنه إلّا إذا نضج وتمَّ، ومِن ثَمَّ تتّضح العلاقة بين المعنى القديم والحديث(ينظر: مختار، ٢٠٠٨م، ٨٠٤).

أمّا كمال إبراهيم فقد كان متشدّدًا في قبول الجديد من المعاني وتطورها، فمنعَ استعمال (يانع) لغير الثمر، مقتصرًا على المعنى الأصلي للكلمة، إذ قال: "الأزهار اليانعة، ويقولون كذلك الأغصان اليانعة، على حين أنّ (يانعة) معناها ناضجة، فيقال: ثمر يانع، وجني يانع، أي ناضج، قد حان أو آن قطافه، فلا معنى في استعمالها للغصن أو للزهر"(إبراهيم، ١٩٣٥م، ٥٧).

وما ذهب إليه الزعبلاوي ومختار أولى بالقبول، وما استدلّا به من نصوص كفيل بإثبات ذلك، فما نصّت عليه المعجمات هو أصل المعنى لا مجازه، و المجاز لم يُقيَّد بالسماع أو النَّقل، وإنّما هو باب من أبواب التوسع في اللّغة، يُعزّز ما ذكرنا استعمال الفصحاء والعلماء والأدباء للفظ (اليانع) مع غير الثّمر في كلامهم، ومنه ما ورد في كتاب (مطمح الأنفس ومسرح التأنس): "وَكَانَ لَهُ أدب وَاسع المدى يَانِع كالزّهر بلّله النَّدَى"(الإشبيلي، ١٩٨٣م، ٣٤٦)، حيث وصف الأدب به مجازًا، وفي نفح الطيب: "فإنا كتبنَاه إليكم كتبَ اللهُ لكم عزًّا يانع الخمائل"(التلمساني، ١٩٦٨م، ٤٠٥/٤)، وفيه أيضًا: "سقى الله تعالى عهادها صوب الغمام، حيث الشباب غض يانع"(التلمساني، ١٩٦٨م، ٢٣/٥)، وممّا يقوّي ذلك أيضًا وروده في الشعر بهذا المعنى، ومنه قول عمارة بن علي اليمني (ت٥٦٩هـ):

أصلُها طيب وفرعٌ زَكَي مُورِقٌ العُودِ يانعُ الأَغْصَانِ(ينظر: اليمني، ١٨٩٧م، ٣٧٧).

وجاء في خريدة القصر قول الشاعر الحيص بيص (ت٥٧٤هـ) يصف الشخص الذي فقدَهُ باليانع:

ولَمْ أدرِ أنَّ المَوتَ إثْرَ محمّدٍ يُساوِقُ أعناقَ الصَّبا والجَنَائِبِ

ومِمَّا شَجَانِي فقدُهُ وهو يانِعٌ نضيرٌ كغِصْنِ البَانةِ المُتَلاعِبِ(ينظر: العماد الأصبهاني، ١٩٥٥م، ٣٣٩/١).

الخاتمة:

١ – يُعدُّ الأستاذ كمال إبراهيم علمًا من أعلام اللّغة والأدب العربي في العراق، وناقدًا من نقّاد اللّغة البارزين، الذين حاولوا المساهمة في خدمة العربية، والمحافظة على سلامتها من الانحراف والزّيغ عمّا رُسم لها من قوانين وقواعد.

٢– كشف البحث عن أنّ الأستاذ كمال إبراهيم يحمل فكرًا متشدّدًا في اللّغة، إذ سلك اتجاهًا متشدّدًا في النّقد اللّغوي، وظهر ذلك من خلال المقياس الصوابي الذي اعتمده في التخطئة والتصحيح وما يقوم عليه من معايير، فرام الأفصح المأثور في أغلب تصحيحاته، واستبعد ما خرج عنه، والتزم اللّغة العالية ورفض ما دونها، ولم يعتد الشاذ والنادر، فخطّأ كثيرًا ممّا قالت العرب، ورفض ما نصّت عليه المظان، وأفتتْ بجوازه وسلامته، ومنع تيّار التطوّر، وتشدّد في قبول كثير من تعبيرات المولّدين والمتأخرين.

٣ – لم يلتزم الناقد بما صرّح به في مقدمة كتابه (أغلاط الكتّاب)، إذ دعا إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب، وتصحيح كثير ممّا خطأه علماء العربية القدماء والمتأخرون، ولكنّنا لم نعثر له فيه إلّا على تصحيح أربعة استعمالات تقريبًا، هي: (تطوّر، وتشويش، وتبغدد، والتقى به)، وكذا رفضه تعدية الفعل (ضغط) بحرف الجر (على)؛ لزعمه عدم الحاجة إليه، مع إنّ كثيرا من المعاجم وكتب اللّغة نصّت على جواز ذلك.

٤– كشف البحث عن تعجّل الناقد في الحكم على بعض مسائل التصحيح اللّغوي بالتخطئة؛ نتيجة الاستقراء القاصر لمظان اللّغة، ممّا تسبّب في تخطئة كثير من الاستعمالات اللّغوية الصحيحة، التي جرت بها الأقلام والألسنة الفصيحة في الشعر والدواوين، وكتب اللّغة والأدب، وغيرها من مصنفات القوم.

٥ – كشف البحث عن تأثّر الأستاذ كمال إبراهيم بالشيخ اليازجي وأسعد داغر، إذ سلك الاتّجاه الذي سلكوه في النقد اللّغوي، وتابعهم في أغلب نقوده، دون تدقيق وتحقيق وتمحيص.

المصادر والمراجع:

- القران الكريم.
- إبراهيم، كمال إبراهيم، أغلاط الكتّاب، المطبعة العربية – بغداد، د.ط، ١٩٣٥م.
- ابن أبي طالب، الإمام علي بن أبي طالب(ع)، نهج البلاغة، تح: د. صبحي الصالح، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتاب اللبناني – بيروت، ط٤، ٢٠٠٤م.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: ظاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.
- ابن بالي، علي بن لالي بن محمد القسطنطيني (ت ٩٩٢هـ)، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تح. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٩٨٣م.
- ابن بري وابن ظفر، عبد الله بن أبي الوحش (ت ٥٨٢هـ) و(محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٥٦٥هـ)، حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، تح: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، تقويم اللسان، تح: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف – القاهرة، ط٢، د.ط.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٢٤هـ)، كتاب الألفاظ، تح: د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، المخصص، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن الصايغ، أبو عبد الله محمد بن حسن (ت ٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
- ابن عباد، الصاحب بن إسماعيل (ت ٣٨٥هـ)، المحيط في اللّغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – دمشق، د.ط، ١٩٧٩م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، ١٩٨١م.
- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (ت ٣٦٧هـ)، الأفعال، تح: علي فودة، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ط، ١٩٥٢م.
- ابن المقفع، عبد الله بن المقفع (ت ١٤٢هـ)، كليلة ودمنة (ترجمة لكتاب الفيلسوف الهندي بيدبا)، المطبعة الأميرية ببولاق – القاهرة، ط١٧، ١٩٣٧م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط٢، د.ت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أبو السعود، عباس أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة، دار المعارف– القاهرة، ط٢، د.ت.
- أبو السعود، عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف – القاهرة، د.ط، ١٩٧٩م.
- أبو السعود، عباس أبو السعود، شموس العرفان بلغة القرآن دار المعارف– القاهرة، د.ط، د.ت.
- أبو العينين، خضر أبو العينين، معجم الأخطاء النحوية واللّغوية والصرفية الشائعة، دار أسامة – الأردن، ط١، ٢٠١١م.
- أبو نصر الإشبيلي، الفتح بن محمد بن عبيد الله (ت ٥٢٨هـ)، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تح: محمد علي شوابكة، دار عمار، ومؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- أحمد رضا، معجم متن اللّغة – موسوعة لغوية حديثة، دار مكتبة الحياة – بيروت، د.ط، ١٩٥٨م.
- الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل (ت ٣١٥هـ)، الاختيارين المفضليات والأصمعيات، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- الأعظمي، الشيخ هاشم، تاريخ جامع الإمام الأعظم ومساجد الأعظمية، مطبعة العاني– بغداد، د.ط، ١٩٦٤م.
- الأعظمي، صباح ياسين، المجمعيون في العراق، مطبعة المجمع العلمي، د.ت، ١٩٩٧م.

- الأنصاري، محسن الأنصاري، فوائد لغوية، منشورات السيدة المعصومة – النجف/ العراق، ط١، ٢٠٠٦م.
- البولسي، الأب جرجي جنن، مغالط الكتّاب ومناهج الصواب، مطبعة القديس بولس حريصا – لبنان، د.ط، د.ت.
- التلمساني، أحمد بن محمد (ت١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د.ط، ١٩٦٨م.
- جار الله، زهدي جار الله، الكتابة الصحيحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.
- الجندي، محمد سليم، إصلاح الفاسد من لغة الجرائد، مطبعة الترقي – دمشق، د.ط، ١٩٢٥م.
- جواد، د. مصطفى جواد، المباحث اللّغوية في العراق مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة، د.ط، ١٩٥٥م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح – تاج اللّغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- الجياشي، د. ظافر عبيس الجياشي، الوجيز في الصواب اللّغوي، أديان لخدمات التصميم والطباعة – العراق، ط١، د.ت.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد (ت ٥١٦هـ)، مقامات الحريري، مطبعة المعارف – بيروت، د.ط، ١٨٧٢م.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- حسان، د. تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب – القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.
- حسن، د. عبد الله علي، التصويب اللّغوي حتى نهاية القرن السادس الهجري في ضوء علم اللّغة الحديث، نور حوران – دمشق، ط١، ٢٠١٩م.
- الحسون، د. خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللّغوي والكلام المباح، مكتبة الرسالة الحديثة– عمان، ط١، ٢٠٠٦م.
- حمادي، د. محمد ضاري، حركة التصحيح اللّغوي في العصر الحديث، دار الرشيد – بغداد، د.ط،١٩٨١م.
- خسارة، د. ممدوح محمد، اللّغة العربية بين التشدد والتيسير، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق، د.ط، ٢٠١٨.
- داغر، أسعد خليل، تذكرة الكاتب، مؤسسة هنداوي – القاهرة، د.ط، ٢٠١٢م.
- درويش وجواد وسوسة، محمود فهمي ود. مصطفى جواد وأحمد سوسة، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م، دار مطبعة التمدن – بغداد، د.ط، ١٩٦١م.
- الدميري، محمد بن موسى (ت٨٠٨هـ)، حياة الحيوان الكبرى، تح: إبراهيم صالح، دار البشائر – دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.
- دوزي، رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد سليم النعيمي، دار الرشيد – بغداد، د.ط، ١٩٨٠م.
- دياب، د. كوكب دياب، معجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، المؤسسة الحديثة للكتاب – طرابلس، د.ط، د.ت.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان – بيروت، د.ط، ١٩٨٩م.
- الراوي، طه الراوي، نظرات في اللّغة والنحو، منشورات المكتبة الأهلية – بيروت، ط١، ١٩٦٢م.
- الزاملي، د. مجيد خير الله، المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر – دراسة ومعجم دار كنوز المعرفة – الأردن، ط١، ٢٠١٩م.
- الزاملي، د. مجيد خير الله راهي، دراسات في النقد اللّغوي، دار كنوز المعرفة– لبنان، ط١، ٢٠٢٢م.
- الزاملي، د. مجيد خير الله راهي، معجم الصواب اللّغوي في أبنية الأفعال، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٥م.
- الزاملي، د. مجيد خير الله راهي، معجم أوهام الحريري في درة الغواص، كنوز المعرفة – الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.
- الزاملي، نظرات في جموع التكسير، د. مجيد خير الله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٦م.
- الزّبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ٢٠٠٤.
- الزعبلاوي، صلاح الدين الزعبلاوي، أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشمية – دمشق، د.ط، ١٩٣٩م.
- الزعبلاوي، صلاح الدين محمد سعدي، معجم أخطاء الكتّاب، دار الثقافة والتراث – دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- سلمان، د. علي جاسم سلمان، موسوعة الأخطاء اللّغوية الشائعة، دار أسامة – الأردن، د.ط، د.ت.
- سليم، د. عبد الفتاح سليم، اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه، دار المعارف – القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- سليم، د. عبد الفتاح سليم، في النقد اللّغوي (دراسة تقويمية)، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- الشاهين، د. شامل الشاهين، معجم المنتقى من الخطأ والصواب في اللّغة العربية، دار غار حراء – دمشق، د.ط، د.ت.

- الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن (ت٦١٩هـ)، شرح مقامات الحريري، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تح: ميسون عبد السلام نجيب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث– دار الكتب الوطنية، ط١، ٢٠١٢م.
- الشويرف، عبد الله الشويرف، تصحيحات لغوية، الدار العربية للكتاب – طرابلس، د.ط، ١٩٩٧م.
- الصالح والأحمد، صالح العلي الصالح، وأمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللّغة العربية، د.ط، ١٤٠١هـ.
- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠هـ)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد – بغداد، د.ط، ١٩٨١م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- عبادة، عبد المعطي إسماعيل، مثابة الكاتب (الخطأ والصواب في اللّغة العربية)، مطابع الأهرام بكورنيش النيل – القاهرة، د.ط، د.ت.
- العدناني، محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان – بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- العدناني، محمد العدناني، معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة، مكتبة لبنان – بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
- العربي دين، د. العربي دين، قضية التصويب اللّغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، عالم الكتب الحديث – الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، التعبير الصحيح، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط١، ٢٠٠١م.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، النقد اللّغوي بين التحرر والجمود، دار الشؤون الثقافية والنشر – بغداد، د.ط، ١٩٨٤م.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، النقد اللّغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات الثقافة والفنون – بغداد، د.ط، ١٩٧٨م.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، فصول في اللّغة والنقد، المكتبة العصرية – بغداد، ط١، ٢٠٠٤م.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، مظاهر التطور في اللّغة العربية المعاصرة دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط١، ١٩٩٠م.
- علوية، توفيق حسن علوية، معجم الصواب والخطأ في اللّغة العربية ويليه الفوائد الإملائية والنحوية والشعرية والبلاغية، دار الهادي – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- العماد الأصبهاني، أبو عبد الله عماد الدين محمد (ت ٥٩٧هـ)، خريدة القصر وجريدة العصر، تح: محمد بهجت الأثري و د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٥م.
- عمار، د. محمد إسماعيل، الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، دار عالم الكتب – الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
- عمارة اليمني، أبو محمد بن علي بن زيدان (ت ٥٦٩هـ)، النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية، اعتنى بتصحيحه: هرتويغ درنبدغ، مطبعة مرسو بمدينة شالون – باريس، د.ط، ١٨٩٧م.
- العنبكي، غازي جاسم، معجم التصحيحات اللّغوية المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط١، ٢٠٠٧.
- عوّاد، كوركيس عوّاد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، مطبعة الأرشاد – بغداد، د.ط، ١٩٦٩م.
- الغلاييني، مصطفى الغلاييني، نظرات في اللّغة والأدب، مطبعة وزنكوغراف طباره – بيروت، د.ط، ١٩٢٧م.
- الفاسي، محمد بن الطيب محمد (ت ١١٧٠هـ)، شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، تح: د. علي حسين البواب، دار العلوم – السعودية، ط١، ١٩٨٣م.
- الفتني، محمد طاهر بن علي (ت ٩٨٦هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن/ الهند، د.ط، ١٩٦٧م.
- فجال، د. محمد فجال، الصحيح والضعيف في اللّغة العربية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية – الإدارة العامة للثقافة والنشر – السعودية، د.ط، ١٩٩٦م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د.ط، د.ت.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٧٧م.
- القزاز، د.عبد الجبار وهيب، الدراسات اللّغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب – جامعة بغداد، د.ط، ١٩٧٩م.

- قندور، د. أحمد محمد، مصنفات اللّحن والتثقيف اللّغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة السورية – دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
- الكرباسي، محمد جعفر إبراهيم، نظرات في أخطاء المنشئين، مطبعة الآداب – النجف/ العراق، د.ط، ١٩٨٣م.
- اللخمي، أبو عبد الله محمد بن محمد (٥٧٧هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- مارون، د. يوسف مارون، لغة الكتّاب بين الخطأ والصواب، المؤسسة الحديثة للكتاب – طرابلس، ط١، ٢٠٠٥م.
- المبارك، د. مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، ١٩٧٩م.
- المبرد، أبو العباس حمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللّغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- مجمع اللّغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
- محمد، د. جودت مبروك، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللّغوية، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- مختار، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل ، معجم الصواب اللّغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- مختار، د. أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب – القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- مطر، د. عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة، الدار القومية – القاهرة، د.ط، ١٩٦٦م.
- المغربي، عبد القادر المغربي، عثرات اللسان في اللّغة، المطبعة الهاشمية – دمشق، د.ط، ١٩٤٩م.
- مندور، محمد مندور، في الميزان الجديد، مؤسسة هنداوي– القاهرة، د.ط، ٢٠١٧م.
- المنذر، إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، مطبعة السلام – بيروت، ط٢، ١٩٢٧م.
- منسي، أحمد أبو الخضر، حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب، مكتبة دار العروبة – القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.
- موسى، محجوب محمد، تطهير اللّغة من الأخطاء الشائعة، دار الإيمان – الإسكندرية/مصر، د.ط، د.ت.
- النجار، محمد علي، محاضرات عن الأخطاء اللّغوية الشائعة، معهد الدراسات العربية العالية – جامعة الدول العربية، د.ط، ١٩٦٠م.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- الهلالي، د. خولة تقي الدين، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج، دار الرشيد للنشر– بغداد، د.ط، ١٩٨٢م.
- يعقوب، د. إميل بديع، معجم الخطأ والصواب في اللّغة، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

الرسائل الجامعية:

- كاطع، وسام غالي، النقد اللّغوي عند صلاح الدين الزعبلاوي (أطروحة دكتوراه)، ٢٠٢١م.
- شمس الدين، إسراء عامر، الجهود اللّغوية عند كمال إبراهيم (رسالة ماجستير)، ٢٠٠٢م.

المجلات والدوريات:

- الشرتوني، رشيد الخوري، مجلة الضياء ولغة الجرائد، مقال منشور في مجلة المشرق: العدد: ٢٣، ص ١٠٥٩، ١٨٩٩م.
- عبد الله، علي جاسب، النقد اللّغوي عند الشريف المرتضى، بحث منشور في مجلة الخليج العربي، مج٤٤، العدد ٣و٤، ٢٠١٦م.
- العزاوي، نعمة رحيم، مناهج التصويب اللّغوي، مقال منشور في جريدة المورد، العدد ١، مج ٦، ١٩٧٧م.
- محيي الدين، عبد الرزاق محيي الدين (رئيس المجمع العلمي العراقي)، كلمة ألقاها في ذكرى وفاة كمال إبراهيم، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج٢٣/٢٩٩–٣٠١، ١٩٧٣م.
- مطلوب، د. أحمد مطلوب، التصحيح اللّغوي، مقال منشور في مجلة اللّغة العربية وآدابها، العدد ٦، ٢٠٠٨م.